حذف المفعول به
بين
عبد القاهر الجرجاني
والخطيب القزويني

" رؤية بلاغية نقدية "

إعـــداد

الأستاذ الدكتور

طلعت عبد الله بسيوني أبو حلوة

أستاذ مساعد في كلية

الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر

فـــرع دســـوق

الملخص

حذف المفعول به بين عبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني
" رؤية بلاغية نقدية "

يعد المفعول به أهم أحد متعلقات الفعل، إن لم يكن أهمها نظرًا لقربه منه، حيث يأتي في المرتبة التالية للفاعل مباشرة، وقد يتعاوره الحذف والذكر باعتبار المقام الذي سيق من أجله، والسياق الذي ورد فيه، وتناولته هذه الدراسة من حيث حذفه، وصور ذلك الحذف، وأغراضه، وفوائده، وأسراره.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهم الصعوبات التي واجهتني فيه، والمنهج الذي اتبعته في دراسته، والهيكل الذي جاء البحث في صورته، ثم تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما التمهيد: فقد تناولت فيه التعريف بهذين البلاغيّين الكبيرين: عبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني، ثم التعريف بالمفعول به.

وأما المبحث الأول: فهو بعنوان "المفعول غير مقصود، وحذفه ليس على نية التقدير"، وقد أوضحتُ فيه المراد من عدم قصد المفعول، وكون حذفه ليس على نية التقدير لدى كلٍّ من هذين البلاغيّين، وذلك بأن يكون غرض المتكلم هو إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه، من غير اعتبار تعلقه بالمفعول، كما أوضحت ما اتفق فيه الخطيب مع عبد القاهر في هذا الأمر وما اختلف معه فيه، مع بيان الرأي الراجح منهما.

وأما المبحث الثاني: فهو بعنوان "المفعول مقصود، وحذفه على نية التقدير"، وقد بَيَّنْتُ فيه المراد من كون المفعول مقصودًا، وكون حذفه على نية التقدير لدى كلٍّ من هذين البلاغيّين أيضًا، وذلك بأن يكون للفعل المتعدي مفعول مقصود، إلا أنه يحذف من اللفظ لوجود ما يدل عليه، ويكون على نية التقدير، كما تناولت فيه الأغراض البلاغية التي اتفقا في ذكرها لهذا النوع من

الحذف، والأغراض التي انفرد بها الخطيب ولم يذكرها عبد القاهر، كل ذلك مع بيان ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه في توجيه الشواهد التي وردت لدى كلٍّ منهما، هذا بالإضافة إلى بيان ما ذكره البعض من اعتراض الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور على أئمة المعاني بشأن ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا بديعًا غريبًا.

وأما الخاتمة: فقد سجلت فيها أهم النتائج والتوصيات التي تَوَصَّلَ إليها البحث، ثم ذيلت هذه الدراسة بثَبَتٍ للمصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها، والاستفادة منها، ثم بمَسْرَد للموضوعات التي تناولها البحث.

Abstract:

(The deletion of the object between
Abdul Qahir al-Jarjani and Khatib Qazwini)
"A critical rhetorical vision"

The object is one of the most important aspects of the verb, if not the most important because of its proximity to it, where it comes in the next rank of the subject directly, and may be the deletion and mention of the object according to the context in which it was mentioned and dealt with. This study is concerned with its deletion , its purposes, its benefits, and its secrets.

This study included an introduction in which I mentioned the importance of this topic, the reasons for its selection, previous studies, the most important difficulties that I faced, and the methodology I followed in its study, and the structure that came in the research in its image, and then a preliminary, two papers and an end.

As for the introduction, it deals with the definition of these two great rhetorical linguists: Abd al-Qaher al-Jarjani and al-Qazib al-Qazwini, and then the definition of the object.

As for the first chapter, it is entitled "The unintended object, and its deletion which is not on the intention of mentioning." It explained the meaning of the object and the fact that its deletion is not based on the intention of mentioning of each of these two linguists. This means that the intention of the speaker is referring (or not referring) to the subject himself without consideration its relationship to the object. Besides, I explained what al Khatib and Abdul Qahir agreed on in this matter and what they disagreed on .Next, I indicated the acceptable opinion.

As for the second chapter, it is entitled "The intentional object, and the deletion of it on the intention of mentioning", in which it indicated the meaning of the object to be intentional and on the intention of deletion for each of these two linguists as well. The transitive verb must have intended object but it is deleted because there is something referring to it in the sentence. Moreover, I dealt with the rhetorical purposes that they agreed to mention about this type of deletion, and the purposes that the linguist al Khatib mentioned but Abdul Qahir

didn't with indicating what they agreed on and what they disagreed on. In addition , mentioning some of the objection of Sheikh Muhammad al-Tahir ibn Ashour with semanticists concerning the mention of the object of will if it is a strange situation.

As for the conclusion: the most important findings and recommendations of the research were recorded. This study was followed by a bibliography of the sources and references that were used. Next,I mentioned the contents of the study.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء كل أمر ذي بال، وبه التبرك والاستعانة في جميع الأقوال والأفعال، والحمد لله المحمود بكل لسان، والمعبود في كل زمان ومكان، والذي نطقت بشكره الألسنة، وجل عن أن يأخذه نوم أو سنة، والذي لا تدركه الأبصار، ولا تبلغه الأفكار، ولا تحجبه الأستار، ولا تخفى عليه الأسرار، والذي أنزل القرآن، وخلق الإنسان، وعَلَّمَه بالبيان، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وأفصح العرب أجمعين، والمرسل بالكتاب المبين، الذي أعجزت معارضته الفصحاء، وأخرست مشاكلته البلغاء، وأعيت مناقضته الألبَّاء، وعلى عِتْرته وآل بيته الأطهار، وأصحابه المنتخبين الأخيار، ومن تبعهم بإحسان، ما اختلف المَلَوان، وتعاقب الجديدان.

وبعد،،،

فإن دراسة الحذف عمومًا باب دقيق، وبحث عميق، وطريق صعب عويص؛ وذلك لما ينطوي عليه من أسرار ولطائف كثيرة، ويتضمنه من دفائن ودقائق غزيرة، يشق استخراجها، ويعز استقصاؤها، وتصعب الإحاطة بها؛ حيث يودع المتكلم كلامه خفايا وخبايا تحتاج إلى صبر في استخراجها، ومعاناة في تجلية أسرارها، ولطف في الكشف عن رموزها، وحيث يبدو كلامه قليل الألفاظ والمباني، كثير الفوائد والمعاني، يقول عبد القاهر عن ذلك الباب: "هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ"(١).

وحذف المفعول به خصوصًا – بالإضافة إلى ما يشتمل عليه مما اشتمل عليه باب الحذف عمومًا – فإن لطائفه ودفائنه قد تكون أكثر، وبدائعه وفوائده قد تكون أغزر، وأسراره وأسباب حسنه قد تكون أوفر، وذلك ما أكده وقرره عبد

(١) دلائل الإعجاز: ١٤٦ / تحقيق: محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة، دار المدني / جدة / الطبعة الثالثة / ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

القاهر بقوله: "وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ... فإني أُتْبعُ ذلك ذكر المفعول به إذا حُذِفَ خُصوصاً، فإنَّ الحاجة إليه أمسُّ، وهو بما نحن بصدده أخصُّ، واللطائف كأنها فيه أَكثرُ، ومما يَظْهر بسببه من الحسن والرونق أعجبُ وأظهرُ "[1].

وبالنظر والتأمل في حذف المفعول به لدى هذين العَلَمَين الجليلين، والبلاغيَّين الكبيرين: عبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني يتبين للقارئ ما بينهما من أوجه اتفاق واختلاف في الرؤية، وطريقة التناول، وذكر الأغراض، وتوجيه وتوزيع الشواهد، وإن كان الخطيب يتكئ في أكثر الأحيان على عبد القاهر، فكثيرًا ما ينقل عنه ويوافقه، ولذا أخذت أسأل نفسي قائلًا: لِمِ لمْ يحظَ هذا الموضوع بدراسة مستقلة تكشف ذلك وتوضحه؟

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة عن هذا الموضوع فقد تبين وجود دراستين تناولتا حذف المفعول به، ولكن من زوايا أخرى، وذلك على النحو التالي:

١- ظاهرة حذف المفعول به: دراسة وصفية إحصائية تحليلية "نماذج من القرآن الكريم" [2] د/ عاطف فضل، ويتناول هذا البحث حذف المفعول به من جانبين: أحدهما نظري، يعالج فيه الباحث ظاهرة حذفه بشكل عام من حيث تأصيل ظاهرة الحذف، وفوائده، وشروطه، وأسبابه، وأغراضه، والآخر تطبيقي ويتناول فيه الباحث بعض الآيات التي حُذِفَ فيها المفعول للوقوف على دلالة الحذف، هذا بالإضافة إلى ما قام به الباحث من دراسة إحصائية لحذفه في القرآن الكريم.

---

(١) السابق: ١٥٣.

(٢) بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها / الأردن / المجلد التاسع / العدد الأول / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٢- دلالة حذف المفعول به في القرآن الكريم [١] د/ فرهاد عزيز محيي الدين، وقد تحدث فيه عن حذفه بشكل عام عند النحويين والبلاغيين، كما تناول دلالة حذفه في القرآن الكريم اختصارًا، ثم حذفه اقتصارًا، وذلك بطريقة جمعت بين رؤيتي النحويين والبلاغيين بوجه عام أيضًا، هذا بالإضافة إلى غلبة الصبغة النحوية على هذه الدراسة.

ولم أجد في هاتين الدراستين أو غيرهما من تناول حذف المفعول به بدراسة قائمة على الموازنة والمقارنة بين عبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني؛ ولذا فقد شَمَّرْت عن ساعد الجِدّ، وشرعت في هذه الدراسة لعلها تضيف لبنة جديدة إلى صرح البلاغة العربية، ولعلها تكشف عن هذا الجانب الذي لم أجد من تناوله بالدراسة المستقلة، وسلط الضوء عليه.

ومما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع ما وجدته من مواضع اتفاق واختلاف بين هذين العَلَمَين الكبيرين في تناولهما لهذا الموضوع، هذا بالإضافة إلى ما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في حقل الدرس البلاغي ؛ لما ينطوي عليه من أسرار ولطائف، وما يتضمنه من حسن عجيب، ورونق بديع، وما يحويه من فوائد وبدائع تحتاج إلى كشفها وتجليتها، وإماطة اللثام عنها ؛ إذ قد يكون تَرْك الذِّكْر أَفْصَح من الذِّكْر، والامتناع من أن يَبْرُز اللفظ من الضمير أحسن للتصوير.

وقد واجهتني في هذا البحث عدة صعوبات، كان من أهمها طبيعة هذه الدراسة وما تتطلبه من جهد في فهم كلام هذين البلاغيّينِ الكبيرين، وبيان ما اتفقا عليه، وما اختلفا فيه، هذا بالإضافة إلى صعوبة أخرى، وهي قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع.

---

(١) بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية / العراق / المجلد السابع / العدد الأول / ٢٠١٢م.

هذا، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

أما المقدمة فقد أوضحت فيها أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهم الصعوبات التي واجهتني فيه، والهيكل الذي جاء علي صورته، والمنهج المتبع في دراسته.

وأما المبحث الأول: فقد جاء بعنوان "المفعول غير مقصود، وحذفه ليس على نية التقدير"، وقد بَيَّنْتُ فيه المراد من عدم قصد المفعول، وكون حذفه ليس على نية التقدير لدى كلٍّ من عبد القاهر والخطيب، وذلك بأن يكون غرض المتكلم هو إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه، من غير اعتبار تعلقه بالمفعول، كما أوضحت ما اتفق فيه الخطيب مع عبد القاهر في هذا الأمر وما اختلف معه فيه، مع بيان الرأي الأقرب منهما إلى روح البلاغة فيما اختلفا فيه.

وأما المبحث الثاني: فقد ورد بعنوان "المفعول مقصود، وحذفه على نية التقدير"، وقد أوضحت فيه المراد من كون المفعول مقصودًا، وكون حذفه على نية التقدير لدى كلٍّ من عبد القاهر والخطيب أيضًا، وذلك بأن يكون للفعل المتعدي مفعول مقصود، إلا أنه يحذف من اللفظ لوجود ما يدل عليه، ويكون على نية التقدير، كما تناولت فيه الأغراض البلاغية التي اتفقا في ذكرها، والأغراض التي انفرد بها الخطيب ولم يذكرها عبد القاهر، كل ذلك مع بيان ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه في توجيه الشواهد التي وردت لدى كلٍّ منهما، هذا بالإضافة إلى بيان ما ذكره البعض من اعتراض الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور على أئمة المعاني بشأن ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا بديعًا غريبًا.

وقد استعنت في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي القائم على رصد الظواهر كما هي على صورتها، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من المنهج المقارن لبيان ما اتفق عليه هذان البلاغيّان، وما اختلفا فيه.

وأما الخاتمة: فقد رصدت وسجلت فيها أهم النتائج والتوصيات التي تَوَصَّلَ إليها البحث.

ثم شفعت ذلك بمَسْرَد لموضوعات البحث، ثم بثَبَت للمصادر والمراجع التي استفاد منها البحث، واستقى منها مادته.

هذا، وما كان في هذا البحث من توفيق و صواب وسداد فمن الله – ﷻ – وحده، وما كان فيه من زلل أو خطأ أو نسيان فمن نفسي التي يعتبر ذلك من طبيعتها، وأصل خلقتها؛ إذ الكمال المطلق لا يكون إلا لله – ﷻ – وحده، والنقص من سِيَم البشر، والعصمة لا تكون إلا لمن عصمه الله، وأولئك هم الملائكة المقربون، والأنبياء المرسلون، وحسبي أنني اجتهدت، وأخلصت النية، وسلكت هذا المسلك الوعر، وركبت ذلك المركب الصعب، حيث نَصَّبْتُ من نفسي حَكَمًا بين هذين العالمين الكبيرين، وكفى بذلك شافعًا، وأحتسب على الله – ﷻ – أن يجعل ذلك الجهد في ميزان حسناتي وحسنات من يقرؤه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله – ﷻ – بقلب سليم، وأسأله أن يغفر لي الزلات، ويتجاوز عن الخطيئات، وألا يحرمني ثواب المجتهد أصاب أو أخطأ، كما أسأل من يقرأ هذا البحث أن يقيل العثرات، ويغض الطرف عن الهفوات، ويتسامح في الكبوات، ولله درُّ القائل:

على المَرْءِ أَنْ يَسْعى إلى الخَيْرِ جُهْدَهُ ... ولَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ تَتِمَّ المَقاصِدُ[1]

(١) قائل هذا البيت عبد العزيز صبري، ولم أعثر على ديوانه، وهو موجود في: درر الفوائد المُسْتَحْسَنة في شرح منظومة ابن الشِّحْنة في المعاني والبيان والبديع / ١٢١ / من بحر الطويل / ابن عبد الحق الطرابلسي / دراسة وتحقيق: د / سليمان حسين العُمَيرات / دار ابن حزم / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.

التمهيد

أولًا – التعريف بالإمام عبد القاهر:

أ – اسمه ونسبه: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرْجانيّ النحويّ البلاغيّ الأشعريّ الشافعيّ(١).

ب – مولده: لقد سكتت كتب التراجم عن اليوم وكذلك الشهر والعام الذي وُلِدَ فيه هذا الإمام على وجه التحديد، وتشير بعض المصادر إلى أنه وُلِدَ على وجه التقريب في أواخر القرن الرابع الهجري، أو في مطلع القرن الخامس الهجري في جُرْجان(٢).

ج – أسرته ونشأته: لقد سكتت كتب التراجم عن أسرة عبد القاهر أيضًا كما سكتت عن تاريخ مولده على وجه التحديد، وكل ما ورد فيها عن حياته شبه مكرر ومعاد، فلم تذكر إلا أنه فارسي الأصل من جرجان، عربي اللسان، شافعي المذهب، أشعري العقيدة، ذو دين متين وورع، ووقفت بنسبه عند جده "محمد"، ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان من أسرة فقيرة الجاه والمال، لم تقبل

---

(١) إنباه الرواه: ٢ / ١٨٨ / القفطي / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي / القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م، بغية الوعاة: ٢ / ١٠٦ / السيوطي / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / بدون تاريخ، معجم المؤلفين: ٥ / ٣١٠، الأعلام: ٤ / ٤٨ / خير الدين الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة عشرة / ٢٠٠٢م، معجم المؤلفين: ٥ / ٣١٠ / عمر كحالة / مكتبة المثنى / بيروت، دار إحياء التراث العربي / بيروت / بدون تاريخ، تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٣ / عمر فروخ / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٩٨٩م.

(٢) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ١٩ / د / أحمد مطلوب / سلسة أعلام العرب / العدد الثامن / مكتبة مصر / القاهرة / الطبعة الثانية، ١٩٦٢م، مقدمة تحقيق كتاب (أسرار البلاغة): ١٧ / / د / علي رمضان الجربي / منشورات ELGA / فاليتا / مالطا / ٢٠٠١م.

عليها الدنيا، ولم يكن لها فضلة تنفقها على ابنها؛ لكي يستطيع التنقل في البلاد طلبًا للعلم عن أعلامه [١]، فقد ذكر أبو البركات الأنباري أنه " لم يخرج عن جرجان في طلب العلم"[٢]، وشب وترعرع في بيئة ازدهر فيها العلم، وكثر فيها العلماء، " فوهب نفسه وحياته للعلم والأدب من المهد إلى اللحد، فلم يتزوج، ولم يُخَلِّف نسلًا، وإنما خَلَّفَ القيم والشيم النبيلة، والإخلاص للعروبة والإسلام والعلم الغزير. .. والدفاع عن القرآن وإعجازه، وعن اللغة وآدابها"[٣]، وطَوَّفَتْ شهرته الآفاق، وشُدَّتْ إليه الرحال، حيث كان واسع الثقافة، غزير العلم، متفننًا في علوم اللغة، ولا سيما علم البلاغة.

د – أساتذته وتلامذته:

أغلب المراجع التي ترجمت لعبد القاهر لم تذكر له سوى أستاذ واحد هو محمد بن الحسين الفارسي (ت ٤٢١ هـ)[٤] ابن أخت أبي علي الفارسي، يقول ياقوت الحموي في ترجمته لمحمد بن الحسين الفارسي: " ثم استوطن جرجان

---

(١) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ٥، تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٣.

(٢) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ١ / ٢٦٤ / تحقيق: د / إبراهيم السامرائي / مكتبة المنار / الزرقاء / الأردن / الطبعة الثالثة / ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، وينظر: إنباه الرواه: ٢ / ١٨٨، تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٣.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب (أسرار البلاغة): ٢٤، وينظر: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ١٦.

(٤) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ١ / ٢٦٤، معجم الأدباء: ٦ / ٢٥٢٤ / ياقوت الحموي / تحقيق: د / إحسان عباس / دار الغرب الإسلامي / بيروت / الطبعة الأولى / **١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م**، إنباه الرواه: ٢ / ١٨٨، ٣ / ١١٨، الوافي بالوفيات: ٣ / ٩ / الصفدي / تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفي / دار إحياء التراث / بيروت / ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة: ١ / ١٨٥ / الفيروزآبادي / دار سعد الدين / دمشق / سوريا / الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م، بغية الوعاة: ١ / ٩٤، تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٣.

إلى أن مات، وقرأ عليه أهلها، منهم عبد القاهر الجرجاني، وليس له أستاذ سواه"[١].

وذكر ياقوت الحموي في ترجمته لعلي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) أن عبد القاهر قد قرأ عليه فقال: "وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه، واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه"[٢]، ولعل الحموي لا يقصد بقوله: " قد قرأ عليه " أنه التقى به، وتتلمذ على يديه، إذ كيف يلتقي الإمام عبد القاهر الذي وُلِدَ على وجه التقريب في مطلع القرن الخامس الهجري بالقاضي الجرجاني الذي توفي – كما ذكر الحموي نفسه – سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[٣]؟ وإنما لعله يقصد التلمذة بمعناها العام عن طريق القراءة والانتفاع بآرائه البلاغية والنقدية، وأن أخذ عبد القاهر كان عن كتبه، لا عن شخصه[٤].

وإذا كانت كتب التراجم قد ضنت بذكر أساتذة عبد القاهر وشيوخه الذين التقى بهم، وقرأ عليهم، وأخذ عنهم، فلا يعني هذا أن ثقافته وقفت عند شيخه محمد بن الحسين الفارسي، وإنما وجدناه قد تتلمذ على كتب السابقين، ونهل من معينها، واغترف من بحرها، كل ذلك بفكر واع، وعقل مستنير، فقد نقل في كتبه عن كلٍّ من سيبويه، والجاحظ، وأبي علي الفارسي، وابن قتيبة، وقدامة بن جعفر، والآمدي، والقاضي الجرجاني، وأبي هلال العسكري، وغير هؤلاء

(١) معجم الأدباء: ٦ / ٢٥٢٤، وينظر: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ١ / ٢٦٤، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة: ١ / ١٨٥، بغية الوعاة: ١ / ٩٤، الأعلام: ٦ / ٩٩.

(٢) معجم الأدباء: ٤ / ١٧٩٧.

(٣) السابق: ٤ / ١٧٩٦.

(٤) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ٦، ٧، مقدمة تحقيق كتاب (أسرار البلاغة) : ٢٨، ٢٩.

كثير ممن اغترف من بحرهم، وارتشف من رحيقهم، وانتفع بفكرهم، الأمر الذي يدل على غزارة علمه، وسعة ثقافته.

ولقد تبوّأ هذا الإمام منزلة فائقة في العلم حتى أصبح مركز إشعاع، وقبلة لطلاب العلم والمعرفة في جرجان، وظل مقيمًا بها، ومتصدرًا للتدريس يفيد الراحلين إليه، والوافدين عليه إلى أن توفى رحمه الله، ومن تلاميذه الذين اغترفوا من بحر علمه: أبو الحسن علي بن أبي زيد النحويّ المعروف بالفَصِيحيّ الإِسْتِراباذيّ المتوفى سنة (٥١٦ هـ)[١]، أحمد بن عبد الله المَهاباذيّ الضَّرير النحوي المتوفى بعد سنة (٤٧١ هـ)[٢]، أبو المُظَفَّر محمد بن أبي العباس الأمويّ الأَبِيُوَرْديّ المتوفى سنة (٥٠٧ هـ)[٣]، يحيى بن علي بن بِسْطام التَّبْريزيّ المتوفى سنة (٥٠٢)[٤].

هـ – مؤلفاته وشعره:

للإمام عبد القاهر تصانيف كثيرة جيدة توحي بتبحره، وسعة أفقه، وغزارة علمه، منها: ١ – أسرار البلاغة. ٢ – دلائل الإعجاز. ٣ – الرسالة الشافية. ٤ – العوامل المائة. ٥ – الجمل. ٦ – المغني في شرح الإيضاح. ٧ – المقتصد في شرح الإيضاح. ٨ – التتمة في النحو، وله شعر قليل من طبقة شعر العلماء، وهو إلى النظم أقرب منه إلى الشعر، وإلى

(١) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ١ / ٢٦٤، ٢٧٤، معجم الأدباء: ٥ / ١٩٦٤، إنباه الرواه: ١ / ٣٤٣، ٢ / ٣٠٦، وفيات الأعيان: ٣ / ٣٣٧ / ابن خلكان / تحقيق: د / إحسان عباس / دار صادر / بيروت / ١٩٠٠م، الوافي بالوفيات: ٢٢ / ٥٦، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة: ١ / ٢١٤، بغية الوعاة: ٢ / ١٩٧.

(٢) معجم الأدباء: ١ / ٣٥٧، الوافي بالوفيات: ٧ / ٥٧، بغية الوعاة: ١ / ٣٢٠، الأعلام: ١ / ١٥٨.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٤ / ٢٤٥، ١٩ / ٢٨٤ / الذهبي / دار الحديث / القاهرة / ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م، بغية الوعاة: ١ / ٤٠.

(٤) البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة: ١ / ٣١٥.

العقل أقرب منه إلى العاطفة والخيال، بعضه في المدح، وأغلبه في الشكوى والأدب[١].

و – وفاته:

توفي الإمام عبد القاهر – رحمه الله – بجُرجان سنة إحدى – وقيل: أربع – وسبعين وأربعمائة هجرية، الموافق سنة ثمان وسبعين وألف ميلادية[٢].

ثانيًا – التعريف بالخطيب القزويني:

أ – اسمه ونسبه: هو قاضي القضاة جمال الدين أبو المعالي خطيب دمشق محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد القزوينيّ الشافعيّ[٣].

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٥، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ٧٦، مقدمة تحقيق كتاب (أسرار البلاغة): ٤٦.

(٢) إنباه الرواه: ٢ / ١٨٩، طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ١٥٠ / تاج الدين السبكي / تحقيق: محمود محمد الطناحي، د / عبد الفتاح محمد الحلو / هجر / الجيزة / ١٤١٣ هـ، طبقات الشافعية: ١/ ٢٥٣ / ابن قاضي شهبة / تحقيق: د / الحافظ عبد العليم خان/ عالم الكتب/ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٧ هـ، بغية الوعاة: ٢/ ١٠٦، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥ / ٣٠٨ / ابن العماد الحنبلي / تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط/ دار ابن كثير/ دمشق/ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م، معجم المؤلفين: ٥ / ٣١٠، الأعلام: ٤ / ٤٨، تاريخ الأدب العربي: ٣ / ١٨٣.

(٣) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٤٢٠/ ابن المُلَقِّن / تحقيق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الأولي/ ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م، المُقَفَّى الكبير: ٦/ ٢٣ / تقي الدين المقريزي/ تحقيق: محمد اليعلاوي/ دار الغرب الإسلامي / بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية / ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٤٩ / ابن حجر العسقلاني / تحقيق: محمد عبد المعيد ضان/ مجلس دائرة المعارف العثمانية/ صيدر آباد/ الهند/ الطبعة الثانية/ ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، معجم الشيخة مريم: ١٩٢ / ابن حجر العسقلاني/ تحقيق:=

ب – مولده ونشأته: ولد بالموصل سنة (٦٦٦ هـ)، لكن أصله من مدينة قزوين[١]، ونشأ في بلاد الروم مع والده وأخيه، واشتغل بالعلم، وتَفَقَّهَ على يد والده، وولي القضاء بها، ثم قدم دمشق، وكان فَهِمًا ذكيًّا مُفوّهًا حُلْوَ العبارة فصيحًا، كبير الذهن أديبًا، اشتغل بعدّة علوم، وبرع في علم الأصول والعربيّة والبيان، ناب عن أخيه الأكبر إمام الدين قاضي قضاة الشام، وولي خطابة جامع دمشق، فاجتمع له القضاء والخطابة، وأقام بها مدة طويلة، ثم طلبه السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى القاهرة سنة (٧٢٤ هـ)، وكان قدومه يوم الجمعة، فاتفق أنه اجتمع بالناصر ساعة وصوله، فأمر به أن يخطب بجامع القلعة، فخطب مرتجلًا، فأعجب به السلطان وأكرمه، فشافهه بقضاء دمشق، فباشرها والخطابة جميعًا إلى أن استدعاه السلطان من دمشق إلى القاهرة، وولّاه قضاء القضاة بالديار المصرية سنة (٧٢٧ هـ) عوضاً عن قاضي القضاة فيها بدر الدين بن جماعة الذي عجز عن القضاء بسبب ضرر لحق بعينيه، فقضى بها مدة، ثم أعيد إلى قضاء الشام بسبب أحوال أولاده، فأقام بها إلى آخر حياته[٢].

=محمد عثمان/ مكتبة الثقافة الدينية/ القاهرة/ الطبعة الأولى/ ٢٠١٠م، بغية الوعاة: ١ / ١٥٦، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٦، الأعلام: ٦ / ١٩٢.

(١) المُقَفَّى الكبير: ٦ / ٢٣ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٥٠، معجم الشيخة مريم: ١٩٢، بغية الوعاة: ١ / ١٥٦، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٦، الأعلام: ٦ / ١٩٢.

(٢) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٤٢٠ ، المُقَفَّى الكبير: ٦ / ٢٣، ٢٤، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٥٠، ٢٥١، معجم الشيخة مريم: ١٩٢، بغية الوعاة: ١ / ١٥٦، ١٥٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٦، ٢١٧، الأعلام: ٦ / ١٩٢.

ج – وفاته: تُوُفِّيَ بدمشق، ودُفِنَ بها سنة (٧٣٩ هـ) عن (٧٣) عامًا[١].

د – مؤلفاته: ١– تلخيص المفتاح. ٢– الإيضاح في علوم البلاغة. ٣– الشَّذْر – وقيل: السور[٢]– المَرْجانيّ من شِعْر الأَرَّجانيّ[٣].

هـ– شيوخه وتلامذته: لقد أخذ الخطيب عن طائفة من العلماء منهم: أبوه، وعِزّ الدين الفاروثيّ، وشمس الدين الأيكيّ، والإربليّ[٤]، وأخذ عنه جماعة من الشام ومصر منهم: البرزاليّ، وبهاء الدين السبكي الذي روى عنه " تلخيص المفتاح " وشرحه بكتابه " عروس الأفراح "، وعبد الله المغربي المشهور بالمنوفي، ومغلطاي بن قليج الْحَنَفِيّ[٥].

ثالثًا – تعريف المفعول به: لقد تقاربت – أو إن شئت قلت اتفقت – كلمة النحاة في تعريف المفعول به، وذلك على النحو التالي:

(١) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٤٢٠ ، المُقَفَّى الكبير: ٦ / ٢٦، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٥٢، معجم الشيخة مريم: ١٩٢، بغية الوعاة: ١ / ١٥٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٦، ٢١٧.

(٢) بغية الوعاة: ١ / ١٥٧.

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر: ١ / ٤٩٥ / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي / تحقيق: د / علي أبو زيد وآخرون / دار الفكر المعاصر / بيروت / لبنان، دار الفكر / دمشق – سوريا / الطبعة الأولى / ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م، بغية الوعاة: ١ / ١٥٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٧، الأعلام: ٦ / ١٩٢.

(٤) أعيان العصر وأعوان النصر: ١ / ٤٩٢، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٥٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨ / ٢١٦.

(٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥ / ٢٥٠، ٦ / ١١٤، القزويني وشروح التلخيص / ١٢٠ / د / أحمد مطلوب / مكتبة النهضة / بغداد / الطبعة الأولى / ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.

فقد عرفه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) بقوله: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"(١).

وعرفه كلٌّ من ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) بأنه " هو ما وقع عليه فعل الفاعل"(٢).

وعرفه ابن آجُرُّوم (ت ٧٢٣ هـ) بأنه "هو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل"(٣).

وعرفه السيوطي (ت ٩١١ هـ) نقلًا عن الزمخشري ومن لفّ لفّه بقوله: "وقد حَدَّهُ صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل"(٤).

والمقصود بالوقوع هنا التَعَلُّق، أي وقوع الفعل الصادر من الفاعل على المفعول به، والتَعَلُّق قد يكون إثباتًا أو نفيًا؛ ولذا عرفه الشيخ / مصطفى الغلاييني بقوله: "هو اسم دلّ على شيء وقع عليه فعلُ الفاعل إثباتًا أو نفيًا"(٥).

والمفعول به قد يحذف من الجملة إذا وُجِدَتْ قرينة تدل عليه عند حذفه، ووُجِدَ كذلك غرض يدعو إلى حذفه، ويجعل ذلك الحذف أرجح وأولى من الذكر، وقد تناول كلٌّ من عبد القاهر الجُرْجانيّ والخطيب القزوينيّ حذف

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٨ / تحقيق: د / علي بو ملحم / مكتبة الهلال / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٩٣م.

(٢) الكافية في علم النحو: ١٨ / تحقيق: د / صالح عبد العظيم الشاعر / مكتبة الآداب / القاهرة / الطبعة الأولى / ٢٠١٠م، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٦ / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا – بيروت / ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٣) متن الآجرومية: ١٧ / دار الصميعي / ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٥ / تحقيق: د / عبد الحميد هنداوي / المكتبة التوفيقية / مصر / بدون تاريخ.

(٥) جامع الدروس العربية: ٣ / ٤١١ / المكتبة العصرية / صيدا – بيروت / ١٤٣٤ هـ – ٢٠١م.

المفعول من حيث نوع الحذف، والأغراض التي تدعو إليه، والأسرار واللطائف والفوائد التي تكمن فيه، وينطوي عليها، وذلك ما سيتجلى ويتضح لنا في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول

المفعول غير مقصود، وحذفه ليس على نية التقدير

يعالج هذا المبحث الضرب الأول من حذف المفعول به، وصورة هذا الضرب أن يكون ذِكْرُ المفعول به غير مقصود، وأن يكون حذفه ليس على نية التقدير " وأن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًّا، كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به"(١)؛ لأن تقديره يجعله في حكم المذكور(٢)، ويفسد المعنى المقصود، وهنا يُنَزَّل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم الذي اكتفى بالفاعل، ولم يحتج إلى المفعول، و يقتصر قصد المتكلم على إثبات المعنى في نفسه للفاعل، وذلك هو القسم الأول من قسمي الحذف عند عبد القاهر حيث يقول: " واعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشْتُقَّتْ منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا للمفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلًا في أنك لا ترى له مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا، ومثال ذلك قول الناس: "فلان يَحُلّ ويَعْقِد، ويأمر ويَنْهى، ويَضُرّ ويَنْفَع"، وكقولهم "هو يُعْطي ويُجْزل، ويَقْري الضيف"، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يُتَعَرَّض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: "صار إليه الحَلّ والعَقْد، وصار بحيث يكون منه حَلٌّ وعَقْدٌ، وأمرٌ ونهيٌ، وضرٌّ ونفعٌ، وعلى هذا القياس...

---

(١) شرح المفصل: ٢ / ٣٩ / ابن يعيش / إدارة الطباعة المنيرية / مصر / بدون تاريخ.

(٢) المُقَدَّر مع وجود القرينة الدالة عليه كالمذكور ؛ لأن السامع حيث قامت ونُصِبَتْ له القرينة فإنه يفهم من التركيب الذي وُجِدَ فيه حذف كما يفهم من التركيب الذي لم يوجد فيه حذف. مواهب الفتاح: ٢ / ١٢٢ / ضمن شروح التلخيص / ابن يعقوب المغربي/ دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ، حاشية الدسوقي: ٢ / ١٢٢ / ضمن شروح التلخيص / دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ.

فهذا قسم من خُلُوّ الفعل عن المفعول، وهو أن لا يكون له مفعول يُمْكِن النصُّ عليه"(١).

ونلحظ هنا دقة عبد القاهر الفائقة في عبارته حيث قال: "خُلُوّ الفعل عن المفعول"، ولم يقل: "حذف المفعول"؛ لأن ذكر كلمة "حذف" تعني أنه كان هناك مفعول ثم حُذِف مع أنه لا يقصد إلى مفعول أصلًا"(٢).

وقد أكد فكرة عبد القاهر في هذا النوع من الحذف الزمخشري في تفسيره الذي جاء تطبيقًا لفكر عبد القاهر، حيث يقول في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾(٣): " والمفعول الساقط من "لا يُبْصِرُونَ" من قبيل المتروك المُطَّرَح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأنّ الفعل غير متعدٍّ أصلا"(٤).

وهذا القسم من الحذف هو ما يعرف لدى النحويين بالحذف اقتصارًا، يقول ابن هشام: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: "يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا"، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل"(٥).

وذكر ابن هشام أن الأمر من حيث الحذف أو الذكر مرهون بمراد المتكلم فقال: "التحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أَوْقَعَهُ أو من أُوْقِعَ عليه فيُجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام فيقال: حصل حريق أو نَهْب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل،

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٤، ١٥٥.
(٢) شرح دلائل الإعجاز: ٢٣٤ / د / محمد إبراهيم شادي / دار اليقين / المنصورة / مصر / الطبعة الثانية / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.
(٣) البقرة: ١٧.
(٤) الكشاف: ١ / ٧٥ / دار الكتاب العربي / الطبعة الثالثة / ١٤٠٧ هـ.
(٥) مغني اللبيب: ٦ / ٣٥٥ / تحقيق وشرح: د / عبد اللطيف محمد الخطيب / التراث العربي / الكويت / الطبعة الأولى / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

فيُقْتَصَر عليهما، ولا يُذْكَر المفعول، ولا يُنْوَى؛ إذ المنويّ كالثابت، ولا يُسَمّى محذوفًا[١]؛ لأن الفعل يُنَزَّل لهذا القَصْد منزلة ما لا مفعول له"[٢].

ثم أورد عبد القاهر لهذا القسم مجموعة من الشواهد من القرآن الكريم معلقًا عليها توضيحًا وبيانًا فقال: "وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[٣]، المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يُقْصَد النصُّ على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**﴾[٦]، المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإماتة، والإغناء والإقناء"[٧]، وذَكَرَ أن هذا مطرد في كل فعل مُتَعَدٍّ حُذِفَ مفعوله لقصد إثبات المعنى في نفسه فعلًا للفاعل دون النظر إلى المفعول فقال: "وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تُثْبِتَ المعنى في نفسه فعلًا للشيء، وأن تُخْبِرَ بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يُعَدَّى هناك؛ لأن تعديته تَنْقُص الغرض، وتُغَيِّر المعنى"[٨].

ثم أشار عبد القاهر إلى أن ذكر المفعول في هذه الحالة ينقل الغرض من إثبات المعنى في نفسه فعلًا للفاعل إلى إثبات المعنى للمفعول فقال: "ألا ترى أنك إذا قلت: "هو يعطي الدنانير"، كان المعنى على أنك قَصَدْتَ أن تُعْلِمَ السامعَ أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصًا دون غيرها،

(١) يرى ابن هشام أن الحذف اقتصارًا لا يسمى حذفًا، وهذا يتفق مع عبارة عبد القاهر السابقة " خُلُوّ الفعل عن المفعول".
(٢) مغني اللبيب: ٦ / ٣٥٥، ٣٥٦.
(٣) الزمر: ٩.
(٤) غافر: ٦٨.
(٥) النجم: ٤٣، ٤٤.
(٦) النجم: ٤٨.
(٧) دلائل الإعجاز: ١٥٤، ١٥٥.
(٨) السابق: ١٥٥.

وكان غرضك على الجملة بيانَ جنس ما تناوله الإعطاءُ، لا الإعطاء نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاءً، إلا أنه لم يُثْبِتْ إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع"[١].

ثم جاء الخطيب القزويني، وتناول القسم الأول هذا من قسمي حذف المفعول عند عبد القاهر فيما عُرِفَ لديه بالضرب الأول فقال: " الفعل المتعدي إذا أُسْنِدَ إلى فاعله، ولم يُذْكَر له مفعول فهو على ضربين: الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك، وقولنا: "على الإطلاق" أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فيكون التعدي حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبارُ به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يُقَدَّر أيضًا؛ لأن المُقَدَّر في حكم المذكور"[٢].

وهكذا فقد نظر الخطيب إلى كلام عبد القاهر، وصاغه بأسلوبه هو دون أن يضيف عليه شيئًا جديدًا، وليته وقف عند هذا الحد، والتزم بما ذكره عبد القاهر، بل ذهب إلى التكلف والتمحل، وذكر أن هذا الضرب قسمان؛ لأن الفعل مطلقًا إما أن يُجْعَل كناية[٣] عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة، أو لا يجعل كذلك[٤].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٣٩، ١٤٠ / تحقيق: د / محمد عبد المنعم خفاجي / دار دار الجيل / بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

(٣) الكناية هنا من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل الادعاء ؛ لأن الفعل المقيّد لا يكون لازمًا للفعل المطلق إلا على هذا التقدير. مواهب الفتاح: ٢ / ١٢٣، حاشية الدسوقي: ٢ / ١٢٣، بغية الإيضاح: ١ / ١٩٧ / عبد المتعال الصعيدي / مكتبة الآداب / الطبعة السابعة عشرة / ١٤٢٦– ٢٠٠٥م.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٤٥، ١٤٦، وينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ١٢٦ / الخطيب القزويني / شرح: عبد الرحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٠٤م.

ومَثَّلَ للقسم الثاني – وهو الذي لا يجعل الفعل فيه مطلقًا كناية عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص – بقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾(١)، ثم قال معلقًا: "أي مَنْ يَحْدُث له معنى العلم ومَنْ لا يحدث"(٢)، وهو في هذا القسم يتفق مع عبد القاهر.

ومَثَّلَ للقسم الأول – وهو الذي يجعل الفعل فيه مطلقًا كناية عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص – بثلاثة أمثلة جعلها عبد القاهر من أمثلة القسم الثاني من قسمي حذف المفعول، وهو أن يكون للفعل مفعول مقصود قصدُه معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدلالة الحال عليه(٣).

ومن هذه الأمثلة الثلاثة قول البحتري يمدح المعتز بالله ويُعَرِّض بالمستعين بالله:

شَجْوُ (٤) حُسّادِهِ وغَيْظُ عِداهُ ... أَنْ يَرى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ واعِ(٥)

يقول الخطيب في تعليقه على هذا البيت: "محاسن الممدوح وآثاره لم تَخْفَ على مَنْ له بصر لكثرتها واشتهارها، ويكفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصرٌ، ويعيها سمعٌ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد. فحسّاده وأعداؤه يتمنون ألا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها، وأذن يسمع بها؛ كي يخفى استحقاقه للإمامة، فيجدوا بذلك سبيلًا إلى منازعته

(١) الزمر: ٩.
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٤٧.
(٣) السابق: ٢ / ١٤٩ – ١٥٢، دلائل الإعجاز: ١٥٥، ١٥٨.
(٤) الشَّجْو: الحُزْن، يقال: شَجاه يَشْجُوه شَجْوًا وأَشْجاه: حَزَنَه. لسان العرب / مادة: شجو / ابن منظور / دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
(٥) ديوان البحتري: ٢ / ١٢٤٤ / من بحر الخفيف / تحقيق: د / جسن كامل الصيرفي / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ.

إياها، فجعل – كما ترى – مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره"[١].

بينما يرى عبد القاهر أن الحذف هنا من قبيل القسم الثاني المقابل للقسم الأول الذي جعل فيه الفعل المتعدي كغير المتعدي بتنزيله منزلة اللازم، وذلك بأن يكون للفعل مفعول مقصود قصدُه معلوم، وحذفه يكون على نية التقدير مع وجود ما يدل عليه[٢].

وقول الخطيب بالكناية هنا ضرب من التكلف والاعتساف يتنافى مع روح البلاغة، يقول د / بسيوني فيّود موضحًا ذلك، ومؤكدًا أفضلية رؤية عبد القاهر بعد أن عرض رؤية كل واحد منهما للحذف في هذا البيت: " ولذا كان رأي عبد القاهر أدق، وعباراته وتحليلاته لطيّ المفعول أولى بالقبول، وما كان أغنى الخطيب عن القول بالكناية، وعن ذلك التحديد القاتل للمغزى من الحذف، إن ما ذكر مستمد من كلام عبد القاهر، ومحاولة لإيجازه، ولكنه إيجاز مخلّ، وتحديد قد قتل روح التذوق والاستمتاع"[٣].

ويقول د / محمد عبد المنعم خفاجي في تعليقه على تعليق الخطيب على الحذف في هذا البيت: " فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا في أمرين: ١– أنه يرى أن الفعل هنا مُنَزَّل منزلة اللازم، وعبد القاهر يراه مما له مفعول مقصود محذوف. ٢– أنه يجعل الفعل مطلقًا كناية عن نفسه متعلقًا بمفعول مخصوص، وعبد القاهر لا يراه كناية. والحق رأي عبد القاهر"[٤].

ويدخل في هذا النوع من الحذف كثير من جمل الفواصل القرآنية التي يكون القصد منها إثبات الفعل للفاعل دون النظر إلى المفعول وتعلقه به، ومن

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٠، ١٥١.

(٢) سيأتي الحديث عنه – إن شاء الله – في المبحث الثاني.

(٣) علم المعاني: ١ / ٢٠٤ / مؤسسة المختار / القاهرة، دار المعالم الثقافية / الأحساء / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٠ / هامش رقم: ٢.

ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٣).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٦).

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٧).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٨).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾(٩).

فالمتأمل في هذه الآيات ونظائرها – وهي كثيرة في الكتاب العزيز – يجد أن الأفعال التي وردت في فواصلها هكذا "تَتَّقُونَ"، و"تَعْقِلُونَ"، و"تَذَكَّرُونَ"، و"تَعْلَمُونَ"، و"يَسْمَعُونَ"، أفعال متعدية، ولكنها قد طُوِيَ مفعولها، ولم يكن مقصودًا، ولا على نية التقدير؛ لأن المقدر كالمذكور، فهي مُنَزَّلة مَنْزِلة اللازم؛

(١) البقرة: ٢١.
(٢) السورة نفسها: ١٧٩.
(٣) يوسف: ٢.
(٤) الشعراء: ٢٨.
(٥) الأعراف: ٥٧.
(٦) النور: ١.
(٧) البقرة: ٢٢.
(٨) السورة نفسها: ٤٢.
(٩) يونس: ٦٧.

لأن الغرض منها هو إثباتها للفاعل بصرف النظر عن المفعول ؛ لأن المفعول هنا من قبيل المُطَّرَح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، أي لعلكم تكونون ممن حصلت منهم التقوى والعقل والتذكر، ونهى الله – ﷻ – الكفار عن جعلهم لله أندادًا وهم متصفون بالعلم، ونهى – ﷻ – أهل الكتاب عن إلباسهم الحق بالباطل عن إلباسهم الحق بالباطل وهم متصفون بالعلم كذلك، كما بَيَّنَ – ﷻ – بعض آياته لمن لهم سمع ينتفعون به، وهذا الأسلوب كثير الورود في القرآن الكريم، وذلك موضوع يستحق أن يُفْرَد بدراسة مستقلة تكشف أسراره ولطائفه، وتُجَلِّي كنوزه ودفائنه.

المبحث الثاني

المفعول مقصود، وحذفه على نية التقدير

وذلك بأن يكون للفعل المتعدي مفعول مقصود، إلا أنه يحذف من اللفظ لوجود ما يدل عليه، ويكون على نية التقدير، أي " يحذف من الكلام لفظًا، لكنه يراد معنى وتقديرًا"(١)، وذلك ما يعرف عند النحويين بالحذف اختصارًا، يقول ابن هشام: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: "يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا "، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل"(٢).

وذلك الضرب من الحذف هو القسم الثاني من قسمي حذف المفعول عند عبد القاهر، حيث قال بعد أن فرغ من القسم الأول: "وقسم ثانٍ: وهو أن يكون له مفعول مقصودٌ قَصْدُه معلومٌ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه"(٣)، عليه"(٣)، ولا يخفى أن المحذوف مع وجود القرينة الدالة عليه كالمذكور؛ لأن السامع إذا نُصِبَتْ له قرينة على المقدر في تركيب ما فإنه يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صُرِّحَ فيه.

وهذا القسم الثاني عند عبد القاهر يمثّله الضرب الثاني من ضربي الفعل المتعدي الذي أسند إلى فاعله، ولم يذكر له مفعول عند الخطيب القزويني، حيث يقول: " الضرب الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، فيجب تقديره بحسب القرائن"(٤).

فنلحظ من كلام كلٍّ من عبد القاهر والخطيب أن المفعول هنا مقصود قصدُه معلوم، ويجب تقديره، لكنه يحذف من اللفظ لوجود القرينة الدالة عليه،

---

(١) معاني النحو: ٢ / ١٩٣ / د / فاضل صالح السامرائي / دار الفكر / عمان / الأردن الأردن / الطبعة الأولى / ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) البحث: صـ ٢٦٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٥٥.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٣، ١٥٤.

وكذلك لوجود غرض دعا إلى ذلك الحذف، وجعله أرجح وأولى من الذكر، فهو مراد ومقصود في المعنى، ومحذوف من اللفظ لغرض.

وقَسَّمَ عبد القاهر هذا القسم باعتبار خُلُوّه من الصنعة ووجودها فيه إلى جَلِيّ لا صنعة فيه، وخَفِيّ تدخله الصنعة فقال: " وينقسم إلى جَلِيّ لا صنعة فيه، وخَفِيّ تدخله الصنعة[1]، فمثال الجَلِيّ قولهم: "أصغيت إليه "، وهم يريدون "أذني"، وأغضيت عليه"، والمعنى "جَفْني"، وأما الخَفِيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع، فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِمَ مكانُه إما بجري ذكر أو دليل حال، إلا أنك تُنْسِيه نفسك وتُخْفيه، وتُوْهِم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تُثْبِت نفس معناه من غير أن تُعَدِّيه إلى شيء، أو تُعَرِّض لمفعول"[2].

ولقد أبدع عبد القاهر في بيان هذا النوع الخفي الذي تدخله الصنعة، حيث ذكر أنه يتفنن ويتنوع، ولعل ذلك بتفنن الصنعة فيه وتنوعها، ثم أشار إلى فائدة بديعة، وهي أن المتكلم يُنْسي نفسه ذلك المفعول، ويخفيه منها، ويوهمها أنه لم يذكر ذلك المفعول إلا ليثبت نفس معناه من غير أن يتعرض لذلك المفعول الذي أنساه نفسه، وأخفاه منها، وما أجمل وأحسن عبارة " تُنْسِيه نفسك وتُخْفيه" !!!

ويدخل معنا في هذا المبحث ما جعل الخطيب فيه الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة، يقول الشيخ / عبد الرحمن البرقوقي بعد أن ذكر القسم الثاني عند عبد القاهر: " وهذا هو ما أراده

---

(١) المقصود بالخفاء الذي تدخله الصنعة هنا هو الخفاء المحدود المقصود الذي يحرك ويثير ويؤثر ويمتع، ولا يصل إلى درجة الغموض والإبهام والتعمية على المخاطب؛ وذلك لأنه يوجد مع الحذف دليل يدل عليه عند حذفه، أو الخفاء الذي يوجد من طرح المفعول ونسيانه وإبعاده عن الخاطر، ليتحقق الغرض من الحذف. شرح دلائل الإعجاز: ٢٣٤ / هامش رقم: ٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٥٥، ١٥٦.

المصنف بقوله: " أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة " (١).

أغراض حذف المفعول المقصود والذي حذفه على نية التقدير :

لهذا النوع من الحذف المُتَمَثِّل في ذلك المبحث أغراض كثيرة، وأسرار غزيرة، ولطائف عديدة يصعب حصرها، ويعز استقصاؤها، ويشق الإحاطة بها، ولكن حسبنا هنا ما ذكره هذان العَلَمان الكبيران عبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني، وهي كالآتي:

١- كون المفعول معلومًا بدلالة الحال :

وذلك مثل قول البحتري السابق:

شَجْوُ حُسّادِهِ وغَيْظُ عِداهُ ... أَنْ يَرى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ واعِ (٢)

والتقدير " أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واعٍ أخباره "، ولكن لما كانت محاسن الممدوح وفضائله وأخباره معلومة وذائعة أصبحت لا تحتاج إلى ذكر؛ لأن شهرتها أغنت عن ذكرها، يقول عبد القاهر: " المعنى – لا محالة – أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه ؛ ليحصل له معنى شريف، وغرض خاص، وذاك أنه يمدح خليفة – وهو المعتز بالله – ويُعَرِّض بخليفة – وهو المستعين بالله – فأراد أن يقول: إن محاسن المعتز وفضائله المحاسنُ والفضائلُ، يكفي فيها أن يقع عليها بصر، ويعيها سمع، حتى يعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حسّاده، وليس شيء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن هاهنا مبصرًا يرى وسامعًا يعي، حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها،

(١) شرح التلخيص في علوم البلاغة: ١٢٧ / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٠٤م، وينظر: خصائص التراكيب: ٢٤٣، ٢٤٤ / د / محمد محمد أبو موسى / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الرابعة / ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

(٢) البحث: صـ ٢٦٧.

وأذن يعي معها؛ كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة، فيجدوا بذلك سبيلًا إلى منازعته إياها"[١].

فالمفعول هنا معلوم بدلالة الحال، وأشعر الحذف بأنه ليس في الوجود ما يرى ويسمع إلا آثار الممدوح؛ لأنها اشتهرت وذاعت حتى ملأت الآفاق، وحلت بكل مكان، وكل ما يحزن حسّاده ويغيظ عداه أن يوجد من يرى ومن يسمع؛ لأن وجودهما يستلزم سماع أخباره ورؤية فضائله، لكن الخطيب قد جعل الحذف هنا – كما سبق أن ذكرنا – من باب الكناية، حيث جعل مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسن الممدوح وآثاره، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره[٢]، وفي ذلك ضرب من التعسف والتمحل والتكلف يتجافى ويتنافى مع روح البلاغة، ومن اعتسف طريقًا ضَلَّ فيه.

٢- توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل:

يقول عبد القاهر موضحًا ذلك: "وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصودٌ قصدُه، قد عُلِمَ أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تَطَّرِحه وتتناساه، وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى، وذلك الغرض هو أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلص له، وتنصرف بجملتها وكما هي له"[٣].

ومثال ذلك قول عمرو بن مَعْدي كَرِب:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمي أَنْطَقَتْني رِماحُهُمْ ... نَطَقْتُ ولَكِنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ[٤][٥]

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٦.

(٢) البحث: صـ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٥٦.

(٤) أَجَرَّت: من الإجرار، وهو شَقّ لسان الفصيل ؛ لئلا يرضع أمه، يقال: جَرَّ الفَصيلَ جَرًّا وأَجَرَّه: شَقَّ لسانَه لئلا يرضع أمه. لسان العرب / مادة: جرر.

(٥) شعر عمرو بن مَعْدي كَرِب: ٧٣ / من بحر الطويل / تحقيق: مطاع الطرابيشي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

يقول عبد القاهر مبينًا الشاهد في هذا البيت وغرضه وسره البلاغي: "أَجَرَّت" فعل متعدٍّ، ومعلوم أنه لو عدّاه لما عدّاه إلا إلى ضمير المتكلم نحو: "ولكن الرماح أَجَرَّتْني"، وأنه لا يتصور أن يكون هاهنا شيء آخر يتعدى إليه، لاستحالة أن يقول: "فلو أن قومي أنطقتني رماحهم"، ثم يقول: "ولكن الرماح أجرّت غيري"، إلا أنك تجد المعنى يُلْزمك أن لا تنطق بهذا المفعول، ولا تخرجه إلى لفظك، والسبب في ذلك أن تعديتك له تُوْهِم ما هو خلاف الغرض، وذلك أن الغرض هو أن تثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق، وأن يصحح وجود ذلك، ولو قال: " أَجَرَّتْني " جاز أن يُتَوَهَّم أنه لم يُعْنَ بأن يُثْبِت للرماح إجرارًا، بل الذي عناه أن يُبَيِّن أنها أَجَرَّتْه. .. فلما كان في تعدية " أَجَرَّت " ما يوهم ذلك وقف فلم يُعَدَّ البتة، ولم ينطق بالمفعول ؛ لتخلص العناية لإثبات الإجرار للرماح، وتصحيح أنه كان منها، وتَسْلَم بكليتها لذلك"(١).

ثم أشار عبد القاهر إلى لطيفة أخرى في هذا الحذف إضافة إلى الغرض الأصلي الذي هو توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، وهي القصد إلى إرادة العموم في المفعول ؛ لأن الشاعر لو قال هنا: " أَجَرَّتْني " لفُهِمَ من ذلك أنه كان من قومه ما أَجَرَّه هو خصوصًا، بحيث لو وجد شاعر آخر لم يحدث له ذلك الإجرار، لكن ما كان من قومه من ضعف وهزيمة ينتج عنه الإجرار لشاعرهم ولأي شاعر آخر(٢).

لكن الخطيب خالف عبد القاهر هنا، وذهب إلى أن الفعل " أَجَرَّت " هنا مُنَزَّل منزلة اللازم، وأنه مطلقًا كناية عن نفسه متعلقًا بمفعول مخصوص، حيث يقول في تعليقه على هذا البيت: " لأن غرضه أن يُثْبِت أنه كان من

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٧.
(٢) السابق: ١٥٩.

الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم بطريق الكناية مطلوبه، وهو أنها أَجَرَّتْه"[١].

وقول جرير:

أَمَنَّيْتِ المُنى وخَلَبْتِ حتى ... تَرَكْتِ ضمير قلبي مُسْتَهاما[٢][٣]

فحذف المفعول من قوله: " مَنَّيْتِ " و " خَلَبْتِ " لتوفر العناية على إثبات هذين الفعلين لهذه المحبوبة دون النظر إلى المفعول الذي وقع عليه هذان الفعلان، يقول عبد القاهر: "الغرض أن يثبت أنه كان منها تَمْنِية وخلابة، وأن يقول لها: أهكذا تصنعين؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس؟"[٤]، ولم يذكر الخطيب هذا البيت ضمن شواهده.

وقول طُفَيْل الغَنَويّ لبني جعفر بن كلاب الذي استشهد به الخليفة الصدّيق أبو بكر – ﷺ – في رده على الأنصار حينما استبطؤوه فكلموه، وقد تشاغل عنهم بأهل الرِّدَّة:

جَزى اللهُ عَنّا جَعْفَرًا حِينَ أَزْلَقَتْ ... بِنا نَعْلُنا في الواطِئِينَ فَزَلَّتِ
أَبَوا أَنْ يَمَلُّونا ولَوْ أَنَّ أُمَّنا ... تُلاقي الذي لاقَوْه مِنا لَمَلَّتِ
هُمُ خَلَطونا بالنفوسِ وأَجْلَؤوا ... إلى حُجُراتٍ أَدْفَأَتْ وأَظَلَّتِ[٥]

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥١.

(٢) مستهامًا: مُذْهَب الفؤاد، يقال: اسْتُهِيمَ فؤاده، فهو مستهام الفؤاد: مُذْهَبه، وهام على وجهه يهيم هَيْمًا وهَيَمانًا: ذهب من العشق، وقلب مُسْتَهام: هائم. لسان العرب / مادة: هيم.

(٣) ديوان جرير: ١ / ٢٢١ / من بحر الوافر / شرح محمد بن حبيب / تحقيق: د / نعمان محمد أمين طه / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٥٨.

(٥) ديوان طُفَيْل الغَنَويّ: ١٣٠ / من بحر الطويل / بلفظ " تُلاقي الذي يَلْقَون" بدلًا من "تُلاقي الذي لاقَوْه"، و"حَجَرات" بفتح الحاء والجيم بدلًا من " حُجُرات " ضمهما،=

فقد حذف المفعول في كلٍّ من "لَمَلَّتِ" و"أَلْجَؤوا" و"أَدْفَأَتْ" و"أَظَلَّتِ"، والأصل "لَمَلَّتْنا" "أَلْجَؤونا" و"أَدْفَأَتْنا" و"أَظَلَّتْنا"، ولكن المفعول هنا على حد قول عبد القاهر: " في حَدّ المتناسى، حتى كأن لا قَصْد إلى مفعول، وكأن الفعل قد أبهم أمره فلم يُقْصَدْ به قَصْدُ شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت: "قد مَلَّ فلان"، تريد أن تقول: قد دخله الملال من غير أن تخص شيئًا، بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته، وكما تقول: "هذا بيت يُدْفئ"، تريد أنه بهذه الصفة"(١).

وأشار عبد القاهر إلى فائدة أخرى من الحذف في قوله: " ولَوْ أَنَّ أُمَّنا تُلاقي الذي لاقَوْه مِنا لَمَلَّتِ "، وقوله: " إلى حُجُراتٍ أَدْفَأَتْ وأَظَلَّتِ "، وهذه الفائدة هي القصد إلى إرادة العموم، بحيث يكون ما صدر منهم يُمِلّ كلَّ أم من كل ابن، حتى يكون ذلك شأن كل أم مع أولادها، وكذلك بحيث يكون من شأن كل الحجرات التي على هذه الصفة أنها تُدْفِئ وتُظِلّ، ولا يتحقق ذلك العموم مع ذكر المفعول(٢).

وأشار كذلك إلى أن هذه الفائدة – وهي القصد إلى إرادة العموم – قد توجد في كثير من الأمثلة مضمومة إلى توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، فقال مشيرًا إلى ذلك: " فاعرف هذه النكتة ؛ فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تُعْلِم التباسه بمفعوله"(٣).

=وبوجود البيت الثاني بعد الثالث / شرح الأصمعي / تحقيق: حسّان فلاح أغلي / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٧م.

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٩.

(٢) السابق: ١٦٠، ١٦١.

(٣) السابق: ١٦١.

ويرى الخطيب أن الحذف هنا في "لَمَلَّتِ" و"أَدْفَأَتْ" و"أَظَلَّتِ" من باب الكناية التي جُعِلَ الفعل فيها مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص، يقول: "فإن الأصل لَمَلَّتْنا وأَدْفَأَتْنا وأَظَلَّتْنا، إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع؛ ليدل على مطلوبه بطريق الكناية"(١)، ويرى أن الحذف في "أَلْجَؤوا" لمجرد الاختصار؛ لأنه في حكم ما عطف عليه، وهو قوله: "خَلَطونا"(٢)، ولكني أرى أن حمل ذلك على توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل – كما فعل عبد القاهر – أفضل من حمله على مجرد الاختصار.

ومما يظهر فيه الحذف لهذا الغرض بصورة أوضح وأظهر قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ**﴾(٣).

حيث حذف المفعول هنا في أربعة مواضع، والأصل: وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم، وامرأتين تذودان غنمهما، وقالتا لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما، يقول عبد القاهر موضحًا الغرض من حذف المفعول هنا وسره البلاغي: " ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُتْرَك ذكره، ويُؤْتى بالفعل مطلقًا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يُعْلَم أنه كان من الناس في تلك الحال سَقْيٌ، ومن المرأتين ذَوْدٌ، وأنهما قالتا: لا يكون منا سَقْيٌ حتى يُصْدِر الرعاء، وأنه كان من موسى – عليه السلام – من بعد ذلك سَقْيٌ، فأما ما كان المَسْقيُّ أغنمًا أم إبلًا أم غير ذلك ؟ فخارج عن الغرض، ومُوهِمٌ خلافَه، وذاك أنه لو قيل: " وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما "، جاز أن يكون لم ينكر الذَّوْدَ من حيث هو ذَوْدٌ، بل من حيث هو ذَوْدُ غنم، حتى لو

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٢.
(٢) السابق: ٢ / ١٥٢، ١٥٣.
(٣) القصص: ٢٣، ٢٤.

كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذَّوْدَ، كما أنك إذا قلت: "ما لك تمنع أخاك؟"، كنت منكرًا المنع، لا من حيث هو منعٌ، بل من حيث هو منعُ أخٍ"(١).

ووافق الخطيب عبد القاهر هنا في أن الحذف في تلك المواضع الأربعة في الآيتين لتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل منكرًا على السكاكي أن يكون الحذف هنا لمجرد الاختصار، يقول: " ومما عَدَّ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ**. ..﴾(٢)، والأولى أن يُجْعَل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق"(٣).

٣- القصد إلى التعميم في المفعول مع الاختصار:

فقد يحذف المفعول لإرادة التعميم وعدم اقتصاره على ما يذكر دون غيره، وذلك ما أشار إليه عبد القاهر بعد فراغه من الغرض السابق بقوله: "ومما هو كأنه نوع آخر غير ما مضى"(٤)، ومَثَّلَ له بقول البحتري:

إذا بَعُدتْ أَبْلَتْ، وإن قَرُبَتْ شَفَتْ ... فهِجْرانُها يُبْلي، ولُقْيانُها يَشْفي(٥)

فالأصل أن يقول: "إذا بَعُدَتْ أَبْلَتْني"، "وإن قَرُبَتْ شَفَتْني"، " فهِجْرانُها يُبْلي"، و"لُقْيانُها يَشْفي"، ولكن البحتري أراد أنها بلغت من الحسن والجمال مبلغًا عظيمًا بحيث لا يراها أحد إلا أحبها، وكان حاله معها مثل حاله، وهو البِلى في بِعادها وهِجْرانها، والشفاء في قربها ولُقْيانها، ولو ذكر المفعول لظن البعض أن ذلك يكون معه فقط، بحيث لو كان مكانه رجل آخر لم يحدث له ذلك، وذلك يتنافى مع ما أراده الشاعر من بيان جمال محبوبته الفائق، يقول عبد القاهر: "قد عُلِمَ أن المعنى: إذا بَعُدَت عني أَبْلَتْني، وإن قَرُبَت مني

(١) دلائل الإعجاز: ١٦١، ١٦٢.
(٢) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٢٩ / السكاكي / تحقيق: نعيم زرزور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٩، ١٦٠.
(٤) دلائل الإعجاز: ١٦٢.
(٥) ديوان البحتري: ٣ / ١٣٦٩ / من بحر الطويل.

شفتني، إلا أنك تجد الشعر يأبى ذلك، ويوجب اطّراحه ؛ وذاك لأنه أراد أن يجعل البِلى كأنه واجب في بِعادها أن يوجبه ويجلبه، وكأنه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، حتى كأنه قال: أتدري ما بِعادها ؟ هو الداء المضني. وما قربها؟ هو الشفاء، والبُرْء من كل داء، ولا سبيل إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة إلا بحذف المفعول البتّة"(١).

وذكر الخطيب هذا الغرض ومَثَّلَ له بقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾(٢)، ثم قال في تعليقه: " أي يدعو كل أحد"(٣)، ونلحظ هنا في هذه الآية الكريمة أنه حُذِفَ منها مفعول الفعل "يدعو"؛ لأن دعوة الله – ﷻ – هنا عامة لكل البشر، ولا تختص بجنس دون جنس، ولا بطبقة دون طبقة، في حين أنه ذُكِرَ فيها مفعول الفعل " يهدي"، وهو الاسم الموصول " مَنْ " مُقَيَّدًا بمشيئة الله ﷻ؛ لأن الهداية هنا – وهي هداية التوفيق – خاصة لمن شاء الله – ﷻ – هدايته.

والمتأمل هنا في بيت البحتري والآية القرآنية يجد أن التعميم قد يستفاد مع ذكر المفعول إذا كان بلفظ العموم كلفظ " كل " أو " جميع "، لكن تقدير لفظ من الألفاظ الدالة على العموم دون آخر يعتبر ترجيحًا بلا مرجح، كذلك يجد أنه يفوت مع الذكر إيجاز الأسلوب الذي هو أُسّ البلاغة وأساسها، ولا يخفى أن العموم في البيت على سبيل المبالغة، وفي الآية الكريمة على سبيل الحقيقة(٤).

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٢.
(٢) يونس: ٢٥.
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٨.
(٤) بغية الإيضاح: ١ / ٢٠٣، المنهاج الواضح للبلاغة: ٢ / ٦٤ / حامد عوني / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة / بدون تاريخ.

٤- تهيئة العبارة لوقوع الفعل على صريح لفظ المفعول إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه :

وذلك لأن وقوع الفعل على اللفظ الصريح أوقع في النفس وأعظم أثرًا من وقوعه على الضمير، وذلك مثل قول البحتري في مدح الخليفة عبد الله بن المعتز:

قَدْ طَلَبْنا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ ... دُدِ والمَجْدِ والمكارمِ مِثْلَا[١]

فحذف مفعول "طَلَبْنا" المُثْبَت تهيئة لوقوع الفعل "نَجِدْ" المنفي على صريح لفظ المفعول "مِثْلًا" إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه؛ لأن وقوع الفعل المنفي على اللفظ الصريح أبلغ في مقام المدح من وقوعه على الضمير، يقول عبد القاهر: "المعنى: قد طلبنا لك مِثْلًا، ثم حذف؛ لأن ذكره في الثاني يدل عليه، ثم إن للمجيء به كذلك من الحسن والمَزِيّة والروعة ما لا يخفى، ولو أنه قال: "قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مِثْلًا فلم نجده"، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئًا، وسبب هذا أن الذي هو الأصل في المدح والغَرَضُ بالحقيقة هو نفي الوجود عن "المِثْل"، فأما الطلب فكالشيء يُذْكَر ليُبْنى عليه الغرض، ويُؤَكَّد به أمره. وإذا كان هذا كذلك، فلو أنه قال: "قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مِثْلًا فلم نجده"، لكان يكون قد ترك أن يُوقِع نفي الوجود على صريح لفظ "المِثْل"، وأوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية[٢] مبلغ التصريح أبدًا"[٣].

ووافق الخطيب عبد القاهر في ذلك الغرض فقال فيما ذكره من أغراض لحذف المفعول: "وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه"[٤]، ثم أورد بيت البحتري،

---

(١) ديوان البحتري: ٣ / ١٦٥٧ / من بحر الخفيف.
(٢) المقصود بالكناية هنا الإضمار.
(٣) دلائل الإعجاز: ١٦٨.
(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٧.

وقال في تعليقه عليه: "أي قد طلبنا لك مِثْلًا في السؤدد والمجد والمكارم، فحذف المِثْل؛ إذ كان غرضه أن يُوقِع نفي الوجود على صريح لفظ المِثْل"(١).

ومما يؤيد ذلك الغرض ويؤكده أن ذا الرُّمّة قد وضع اللفظ على عكس ما وضعه البحتري، حيث قال في مدحه لبلال بن أبي بُرْدة:

ولَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي ... لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصاب مالَا(٢)

حيث أعمل الفعل الأول " أَمْدَحْ " في صريح لفظ اللئيم، والثاني " أُرْضِيَ " في ضميره ؛ لأن أصل الغرض هو إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحًا دون الإرضاء الذي هو تعليل لأصل الغرض، ولو قال: " ولم أمدح لأرضي بشعري لئيمًا "، لكان قد أضمر وأبهم فيما هو الأصل، وأظهر وكشف فيما ليس بالأصل(٣).

وأشار الخطيب إلى سبب آخر محتمل للحذف في بيت البحتري، وهو "قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مِثْل؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده"(٤).

ويحتمل أن يكون الحذف هنا – بالإضافة إلى ما ذكره كلٌّ من عبد القاهر والخطيب – لقصد البيان بعد الإبهام تحريكًا للفكر، وتنشيطًا للعقل، وإثارة للنفس، وتثبيتًا للمعنى في ذهن المتلقي، والنكات البلاغية لا تتزاحم، وإنما تتآزر وتتضافر في تحقيق الغرض المقصود، وإصابة الهدف المنشود.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ديوان ذي الرُّمّة: ٣ / ١٥٣٤ / من بحر الوافر / شرح الباهلي / تحقيق: د / عبد القدوس أبو صالح / مؤسسة الإيمان / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٧٠، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٧.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٧، ١٥٨.

٥- الإيضاح بعد الإبهام :

فقد يحذف المفعول بقصد الإيضاح بعد الإبهام تشويقًا للمخاطب، وتنشيطًا لفكره من أجل تثبيته في نفسه، وترسيخه في فؤاده ؛ لأن الشيء إذا أُبْهِمَ تطلعت النفوس إليه، واشتاقت إلى معرفته، فإذا ما اتضح بعد ذلك وبان وقع في النفس موقعًا حميدًا، وترك فيها أثرًا حسنًا ؛ لأنه جاءها بعد تشوق وترقب وانتظار.

ويكثر الحذف لهذا الغرض في مفعول فعل المشيئة وما في حكمها كالإرادة والمحبة ما لم يكن أمرًا غريبًا، وإلا فالأولى والأفضل ذكره، يقول عبد القاهر: "وإذا استقريت(١) وجدت الأمر كذلك أبدًا، متى كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا، أو بديعًا غريبًا، كان الأحسن أن يُذْكَر ولا يُضْمَر. يقول الرجل يخبر عن عزة: " لو شئتُ أن أردّ على الأمير رددتُ"، و"لو شئتُ أن ألقى الخليفة كل يوم لقيتُ"، فإذا لم يكن مما يُكْبِره السامع، فالحذف، كقولك: "لو شئتُ خرجتُ"(٢).

ويقول الخطيب عن حذفه لهذا الغرض موافقًا لعبد القاهر فيما ذهب إليه: " ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة، كقولك: " لو شئتُ جئتُ أو لم أجئ "، أي لو شئت المجيء أو عدم المجيء. .. فإن كان في تعلق الفعل به غرابة ذَكَرْتَ المفعول؛ لتُقَرِّره في نفس السامع، وتؤنسه به"(٣).

---

(١) في التعبير بهذا الفعل " استقريت " دلالة على أن الشيخ / عبد القاهر توصل لهذا الحكم – وهو أن الأحسن في مفعول المشيئة ذِكْرُه متى كان أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريبًا – بعد تتبع المواضع، واستقراء الشواهد التي ذُكِرَ فيها مفعول المشيئة. شرح دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٥.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٤، ١٥٥.

فقد اتفق الخطيب هنا مع عبد القاهر على أن مفعول فعل المشيئة لا يكاد يذكر إلا إذا كان أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريبًا.

وفي هذا اللون من الحذف حينما يأتي على يد أديب حاذق صَناع، ويطلب من معدنه فوائد لا تحصى، ودقائق لا تحصر، يقول عبد القاهر: " وفيه إذا أنت طلبت الشيء من معدنه من دقيق الصنعة، ومن جليل الفائدة، ما لا تجده إلا في كلام الفحول"(١)، وذلك كقول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَماحةَ حاتمٍ كَرَمًا، ولَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خالدِ(٢)

يقول عبد القاهر في تعليقه على هذا البيت موضحًا القيمة البلاغية للحذف فيه: " الأصل – لا محالة – لو شئتَ أن لا تُفْسِد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حُذِفَ ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه، ثم هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا يُنْطَق بالمحذوف، ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: " لو شئتَ أن لا تُفْسِد سماحة حاتم لم تفسدها "، صرت إلى كلام غَثّ، وإلى شيء يَمُجّه السمع، وتعافه النفس؛ وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام، وبعد التحريك له، أبدًا لُطْفًا ونُبْلًا لا يكون إذا لم يتقدم ما يُحَرِّك"(٣).

وبَيَّنَ عبد القاهر ما في ذلك الحذف من البيان بعد الإبهام بقوله: " وأنت إذا قلت: "لو شئتُ"، علم السامع أنك قد عَلَّقْتَ هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أن هاهنا شيئًا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون، فإذا قلت: "لم تُفْسِد سماحة حاتم "عَرَفَ ذلك الشيء"(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٣.
(٢) ديوان البحتري: ١ / ٥٠٨ / من بحر الكامل.
(٣) دلائل الإعجاز: ١٦٣، ١٦٤.
(٤) السابق: ١٦٤.

ولعل الخطيب قد التفت إلى عبد القاهر في بيانه لما في حذف مفعول المشيئة من البيان بعد الإبهام حيث قال: "فإنك متى قلتَ: "لو شئتُ"، علم السامع أنك عَلَّقْتَ المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئًا تَعَلَّقَتْ به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون، فإذا قلت: "جئت أو لم أجئ"، عَرَفَ ذلك الشيء"(١).

ومن نماذج ذلك أيضًا قول عبد الله بن شُبْرُمة القاضي الفقيه:

لَوْ شِئْتَ كُنْتَ كَكُرْزٍ في عِبادتِهِ ... أو كابنِ طارقَ(٢) حَوْلَ البَيْتِ والحَرَمِ(٣)

وقول طَرَفة بن العبد:

وإنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ(٤) وإنْ شِئْتُ أَرْقَلَتْ ... مَخافةَ مَلْوِيٍّ(٥) من القِدِّ(٦) مُحْصَدِ(٧)(٨)

وقول البحتري يمدح عُبَيْدَ الله بن يحيى بن خاقان:

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٤.

(٢) كلمة " طارق " الأصل فيها أنها مصروفة، ولكن الشاعر منعها من الصرف هنا للضرورة الشعرية.

(٣) لم أعثر لقائله على ديوان، وهو موجود في: الحيوان: ٣ / ٤٩٢ / بلفظ " تَعَبُّدِهِ " بدلًا من " عِبادتِهِ " من بحر البسيط / الجاحظ / تحقيق: عبد السلام محمد هارون / مطبعة الحلبي / الطبعة الثانية / ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م، دلائل الإعجاز: ١٦٥.

(٤) الإرْقال: سرعة سير الإبل، يقال: أَرْقَلَتِ الدابة والناقة إرْقالًا: أسرعت، وأَرْقَلَ القوم إلى الحرب إرْقالًا: أسرعوا. لسان العرب / مادة: رقل.

(٥) المَلْويّ: السَّوْط المفتول، يقال: لَوى الحبل يلويه لَيًّا: فتله. السابق / مادة: لوي.

(٦) القِدّ: الجلد المشقوق، يقال قَدَّ الشيء يَقُدُّه قَدًّا: قَطَعَه وشَقَّه، والانقداد: الانشقاق، والقِدّ: والقِدّ: الشيء المَقْدُود. السابق / مادة: قدد.

(٧) المُحْصَد: المفتول المحكم، يقال: أَحْصَدَ الحبل يُحْصِده إحْصادًا: فتله، وحبل مُحْصَد: مُحْصَد: مُحْكَم مفتول. السابق / مادة: حصد.

(٨) ديوان طَرَفة بن العبد: ٤٠ / من بحر الطويل / شرح الأعلم الشَّنْتَمَريّ / تحقيق: درية درية الخطيب، لطفي الصقال / إدارة الثقافة والفنون / البحرين، المؤسسة العربية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ٢٠٠٠م.

لَوْ شِئْتَ عُدْتَ بِلادَ نَجْدٍ عَوْدةً فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ[1] وَزَرُودِهِ[2][3]

والتقدير: "لو شئتَ أن تكون كَكُرْز في عبادته أو كابن طارق حول البيت والحرم لكنت"، و"لو شئتُ أن لا تُرْقِل لم تُرْقِل، وإن شئتُ أن تُرْقِل أَرْقَلْتَ"، و"لو شئتَ أن تعود عُدْتَ"، ولكن ذكر المفعول هنا يجعل الكلام غَثًّا ممجوجًا، ويذهب برونقه ومائه.

ومن نماذج ذلك في الكتاب العزيز – وهو كثير – قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا**﴾[8]، وقوله تعالى: تعالى: ﴿**فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ**﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ**﴾[10].

---

(١) عَقيق: قرية قرب سواكن من ساحل البحر. معجم البلدان: ٤ / ١٣٩ / ياقوت الحموي / دار صادر / بيروت / الطبعة الثانية / ١٩٩٥م.

(٢) زَرود: اسم موضع، وقيل: اسم رمل بطريق الحاج من الكوفة. معجم البلدان: ٣ / ١٣٩، لسان العرب / مادة: زرد.

(٣) ديوان البحتري: ٢ / ٦٢٣ / من بحر الكامل.

(٤) الأنعام: ٣٥.

(٥) السورة نفسها: ٣٩.

(٦) الأنفال: ٣١.

(٧) النحل: ٩.

(٨) السجدة: ١٣.

(٩) الشورى: ٢٤.

(١٠) السورة نفسها: ٣٣.

والتقدير: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، ومن يشأ الله أن يُضِلَّه يُضْلِلْه، ومن يشأ أن يجعله على صراط مستقيم يجعله، ولو نشاء أن نقول مثل هذا لقلنا، ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم، ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لآتينا، وإن يشأ الله أن يختم على قلبك لختم، وإن يشأ أن يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره لأسكنها، ولكن إظهار المفعول هنا يُذْهِب ماء الكلام، ويجعله بعيدًا عن الرونق البلاغي والجمال الأسلوبي، وفارغًا مما يحرك الفكر، وخاليًا من التشويق الذي يجعل المعنى أوقع في النفس، وأرسخ في القلب.

فإن كان مفعول المشيئة أمرًا غريبًا فالأحسن والأولى ذكره والتصريح به؛ ليتقرر في نفس السامع، ويأنس به[1]، وذلك كما في قول أبي يعقوب إسحاق الخُرَيْميّ يرثي ابنه:

ولَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيْ[2] دَمًا لَبَكَيْتُهُ ... عَلَيْهِ ولَكِنْ ساحةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[3]

فلو سار الشاعر هنا على الأصل لحذف المفعول، وقال: " ولو شئتُ لبكيتُ دمًا " لدلالة جواب الشرط عليه، ولكنه ذكر المفعول، وهو قوله: " أن أبكي دمًا " لغرابته؛ وذلك لأن بكاء الدم من الأمور الغريبة، يقول عبد القاهر: "فقياس هذا لو كان على حد" وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى"[4] "أن يقول: "لو شئتُ بكيت دمًا"، ولكنه ترك تلك الطريقة، وعدل إلى هذه؛ لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصًا، وسبب حسنه أنه كأنه بِدْعٌ عجيب أن يشاء الإنسان

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٤.

(٢) أَبْكِيْ: الأصل في حركة الياء من هذا الفعل الفتح لأنه منصوب، ولكن البيت رُوِيَ بسكون الياء، ولعل ذلك للضرورة الشعرية.

(٣) ديوان الخُرَيْميّ: ٤٣ / من بحر الطويل / تحقيق: علي جواد الطاهر، محمد جبار المعيبد / دار الكتاب الجديد / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٧١م.

(٤) الأنعام: ٣٥.

أن يبكي دمًا، فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ؛ ليقرره في نفس السامع، ويؤنسه به"(١).

ومما يؤيد ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا قوله تعالى: ﴿**لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ**﴾(٢)، فلما كان اتخاذ الله – ﷻ – ولدًا من الأمور الغريبة والعجيبة – تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا – فقد وجب ذكر مفعول الفعل "أراد"، وهو "أن يتخذ ولدًا".

تنبيه: قد يذكر مفعول المشيئة، ويُظَنّ أنه ذكر لغرابته، ولكنه عند التأمل والنظر لا يكون كذلك، وإنما يكون ذكره دفعًا للبس لانتفاء القرينة الدالة عليه عند حذفه، وذلك حينما يكون ما ذُكِرَ في جواب الشرط لا يصلح أن يكون تفسيرًا لما حُذِفَ من الشرط، وذلك كما في قول أبي الحسين علي بن أحمد الجَوْهَريّ:

فَلَمْ يُبْقِ مِنّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّري فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ بَكَيْتُ تَفَكُّرَا(٣)

يقول عبد القاهر: "وأما قول الجَوْهَريّ... فقد نحا به نحو قوله: "ولو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيته"، فأظهر مفعول "شئتُ"، ولم يقل: "فلو شئتُ بكيتُ تفكُّرًا"؛ لأجل أن له غرضًا لا يتم إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد أن يقول: "ولو شئتُ أن أبكي تفكُّرًا بكيت كذلك"، ولكنه أراد أن يقول: قد أفناني النحول، فلم يَبْقَ مني وفيَّ غيرُ خواطر تجول، حتى لو شئتُ بكاءً فَمَرَيْتُ(٤)

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٤.

(٢) الزمر: ٤.

(٣) لم أعثر لقائله على ديوان، وهو موجود في دلائل الإعجاز: ١٦٧ / من بحر الطويل، معاهد التنصيص ١ / ٢٥٤ / العباسي / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / عالم الكتب / بيروت / بدون تاريخ.

(٤) مَرَيْتُ: حلبت، يقال: مَرَيْتُ الناقة: حلبتها واستخرجت لبنها، ومَرَيْتُ: مَسَحْتُ، يقال: مَرَيْتُ الناقة مَرْيًا: مَسَحْتُ ضَرْعها لِتَدِرّ. لسان العرب / مادة: مري.

شؤوني[١]، وعصرت عيني؛ ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج بدل الدمع التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مُطْلَق مُبْهَم غير مُعَدًّى إلى "التفكر" البتة، والبكاء الثاني مُقَيَّد مُعَدًّى إلى التفكر، وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنه شيء غير الأول، وجرى مجرى أن تقول: " لو شئتَ أن تعطي درهمًا أعطيت درهمين "، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيرًا للأول"[٢]. ووافق الخطيبُ عبدَ القاهر فيما ذهب إليه هنا، ونقل كلامه بتصرف واختصار[٣].

اعتراضٌ ورَدٌّ: لقد ذكر د / فرهاد عزيز محيي الدين أن الشيخ / ابن عاشور قد اعترض على أئمة المعاني في قولهم: إن المفعول الغريب يجب ذكره، وأن الحذف عند ابن عاشور هو الأصل[٤]، ويقول د / فرهاد: " وقد تتبعت مجموعة من دواوين الشعر العربي القديم فلم أجد من يذكر مفعول المشيئة على ما فيه من غرابة وعظمة"[٥].

ويُرَدّ على د/ فرهاد بأن أئمة المعاني – وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر – لم يقولوا بوجوب الذكر، وإنما قالوا فقط بأنه هو الأحسن، يقول عبد القاهر: " وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدًا، متى كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا، أو بديعًا غريبًا، كان الأحسن أن يُذْكَر ولا يُضْمَر"[٦].

هذا بالإضافة إلى أن الشيخ / ابن عاشور لم يذكر أن أئمة المعاني قالوا بأن مفعول المشيئة الغريب يجب ذكره، وإنما ذكر أن كلامهم قد يوهم أنه

---

(١) شؤوني: جفوني، وهي مجاري الدمع في العين، أو عروق الدموع من الرأس إلى العين، والمفرد شَأْن. السابق / مادة: شأن.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٧.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٥، ١٥٦.

(٤) دلالة حذف المفعول به في القرآن الكريم: ١١.

(٥) السابق: ١٢.

(٦) دلائل الإعجاز: ١٦٥، البحث: صـ ٢٤.

يجب ذكره، حيث فسر ابن عاشور قول الزمخشري عن مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا – ولعله استنبطه من كلام عبد القاهر –: "لا يكادون يُبْرِزون المفعول إلا في الشيء المستغرب"(١)، وأَوَّلَه بأن مرادهم أن عدم الحذف يكون كثيرًا(٢).

وذكر ابن عاشور أن مفعول المشيئة قد يحذف وهو غريب، واستدل على ذلك بشاهدين يرى أن المفعول فيهما غريب وقد حُذِفَ، أما الشاهد الأول فهو قوله تعالى: " قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً "(٣)، حيث يقول في تعليقه: "فإن إنزال الملائكة أمر غريب"(٤)، وأما الشاهد الثاني فهو قول المعري:

وإنْ شِئْتَ فَازْعُمْ أَنَّ مَنْ فَوْقَ ظَهْرِها عَبِيدُكَ واسْتَشْهِدْ إِلَهَكَ(٥) يَشْهَدِ(٦)

حيث يقول في تعليقه: " فإن زعم ذلك زعم غريب"(٧).

ويُرَدّ على ابن عاشور بأن المعوّل عليه في اعتبار الغرابة هو اعتقاد المتكلم، وليس المخاطب، هذا بالإضافة إلى أن الغرابة أمر نسبي يختلف من إنسان لآخر، فما يراه متكلم غريبًا قد يراه آخر ليس غريبًا، وبالنظر والتأمل في هذين المثالين اللذين استشهد بهما يتضح أن مفعول المشيئة باعتبار اعتقاد المتكلم فيهما ليس غريبًا، أما الآية القرآنية فهي حكاية عن قول كفار قريش،

---

(١) الكشاف: ١ / ٨٧.

(٢) التحرير والتنوير: ١ / ٣٢٢ / محمد الطاهر بن عاشور / الدار التونسية / تونس / ١٩٨٤م.

(٣) فصلت: ١٤.

(٤) التحرير والتنوير: ١ / ٣٢٢.

(٥) ليس المقصود بالإله هنا الإله المعبود سبحانه وتعالى، وجَلَّ في علاه، وإنما المقصود المقصود به الهوى، وذلك كما في قوله تعالى: " أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا " الفرقان: ٤٣.

(٦) سقط الزند: ٩٣ / من بحر الطويل / أبو العلاء المعري / دار بيروت / بيروت، دار صادر / بيروت / ١٣٧٦ هـ – ١٩٩٧م.

(٧) التحرير والتنوير: ١ / ٣٢٢.

وهم لا يرون إنزال الله – ﷻ – ملائكةً أمرًا غريبًا، وأما البيت الشعري فالمعري لم يَعُدّ ذلك الزعم غريبًا تنزيلًا للغريب منزلة غير الغريب مبالغة في المدح والإطراء(١).

وبهذا فلا وجه لاحتجاج الشيخ / ابن عاشور بهذين الشاهدين، كما أنه لا وجه لاعتراضه – كما فهم د / فرهاد عزيز محيي الدين – على أئمة المعاني، ويبقى ما قرره هؤلاء الأئمة – وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر – من استحسان ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا بديعًا، وذلك هو الصواب، والأولى بالقبول، والأجدر بالاعتبار.

ويرى الشيخ / حامد عوني أن سبب ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا هو عدم دلالة جواب الشرط عليه، يقول: " فإن كان تعلق فعل المشيئة غريبًا لم يحسن حذف المفعول؛ إذ لا يدل عليه الجواب"(٢).

ولكن يُرَدّ عليه بأن ذكره في الجواب يدل عليه حينما يحذف من الشرط سواء كان أمرًا غريبًا أو ليس غريبًا، وإنما علة الذكر هنا في حالة كونه أمرًا غريبًا هي تقريره في نفس السامع، وإيناسه به، وذلك ما أكده الشيخ / حامد عوني نفسه في تعلقه على بيت الخُرَيْميّ السابق(٣) حيث قال: "لم يُحْذَفْ مفعول فعل المشيئة، وهو قوله: " أبكي دمًا " لغرابة تعلق الفعل المذكور ببكاء الدم ؛ لهذا ذُكِرَ؛ ليتقرر في ذهن السامع"(٤).

---

(١) خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير: ٣٤٣ / إبراهيم علي الجعيد / رسالة دكتوراة / كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى / المملكة العربية السعودية / ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م، لمحات نقدية لرؤى بلاغية: ٧٧٩ – ٧٨١ / د / محمد محمود يوسف البهلول / بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية / العدد: ٩ / السنة الخامسة / ١٤٣٧ هـ.

(٢) المنهاج الواضح للبلاغة: ٢ / ٦٤.

(٣) البحث: صـ ٢٨٧.

(٤) المنهاج الواضح للبلاغة: ٢ / ٦٤.

٦- دفع توهم غير المراد:

فقد يحذف المفعول، ويقصد بحذفه دفع توهم غير المراد ابتداء، ووقوع المعنى الذي يريده المتكلم في نفس المخاطب من أول الأمر، وذلك كقول البحتري يمدح أبا الصَّقْر الشَّيْبانيّ :

وكَمْ ذُدْتَ عَنّي مِنْ تَحامُلِ حادِثٍ وسَوْرةِ[١] أَيّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ[٢]

فالتقدير قبل الحذف "حززن اللحم إلى العظم"، ولكن البحتري حذف المفعول "اللحم"؛ لئلا يتوهم السامع من أول الأمر قبل أن يقرأ" إلى العظم "أن الحزّ كان ضعيفًا، وأنه أصاب بعض اللحم مما يلي الجلد، ولم يصل إلى العظم، فحذف المفعول ؛ لئلا يرد هذا التوهم عل ذهن المتلقي، وليعلم من أول الأمر أن الحزّ مضى في اللحم، ولم يردّه إلا العظم، يقول عبد القاهر: "الأصل – لا محالة – حَزَزْنَ اللحم إلى العظم، إلا أن في مجيئه به محذوفًا، وإسقاطه له من النطق، وتَرْكه في الضمير، مزيّة عجيبة، وفائدة جليلة، وذلك أن من حِذْق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعًا يمنعه به من أن يتوهم في بَدْء الأمر شيئًا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد، ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: "وسَوْرة أيام حَزَزْنَ اللحمَ إلى العظم"، لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله: " إلى العظم " أن هذا الحَزّ كان في بعض اللحم دون كله، وأنه قطع ما يلي الجلد، ولم ينته إلى ما يلي العظم، فلما كان كذلك ترك ذكر "اللحم"، وأسقطه من اللفظ؛ ليُبْرِئ السامعَ من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنُف الفهم، ويَتَصَوّر في نفسه من أول الأمر أن الحَزّ مضى في اللحم حتى لم يَرُدّه إلا العظم"[٣].

---

(١) سَوْرة: شدة وحِدّة وسطوة واعتداء، ومنه سَوْرة الخمر: حِدّتها، وسَوْرة السلطان: سطوته واعتداؤه. لسان العرب / مادة: سور.

(٢) ديوان البحتري: ٣ / ٢٠١٨ / من بحر الطويل.

(٣) دلائل الإعجاز: ١٧١، ١٧٢.

ووافق الخطيبُ عبدَ القاهر في هذا الغرض، ونقل كلامه في تعلقيه على بيت البحتري هذا بتصرف واختصار، ولم يُضِفْ شيئًا جديدًا[١].

ومن المعلوم أن الأديب الحاذق الأريب هو الذي يُوْقِع المعنى في ذهن سامعه ونفسه من أول وهلة، ولا يدعه يَتَصَوّر في بادئ الأمر شيئًا غير المراد، ثم ينصرف بعد ذلك ويصل إلى المراد.

أغراض ذكرها الخطيب، ولم يذكرها عبد القاهر:

لم يذكر كلٌّ من عبد القاهر والخطيب أن أغراض حذف المفعول به يمكن حصرها واستقصاؤها، حيث يقول عبد القاهر: " وليس لنتائج هذا الحذف – أعني حذف المفعول – نهايةٌ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة، وإلى لطائف لا تحصى" [٢]، ويقول الخطيب بعد أن ذكر مجموعة من نكات وأغراض الحذف مشيرًا إلى وجود نكات أخرى غير ما ذكر: "وإما لنكتة أخرى"[٣]، وإنما ذكرا ما ذكراه على سبيل التمثيل، أو على سبيل الأغلب والأشهر في الاستخدام؛ لأن الأغراض لا تتناهى، وقد اتفقا في ذكر الأغراض الستة الماضية، وزاد الخطيب ثلاثة أغراض، انفرد بها، وهي كالآتي:

١- **رعاية الفاصلة القرآنية:** ومَثَّلَ لذلك بقوله تعالى: ﴿**وَالضُّحَى، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾[٤]، ثم قال معلقًا: "أي ما قلاك"[٥]، ولكن هذا الغرض لا يُسَلَّم به للخطيب ؛ لأن تحقيق تماثل الفواصل ليس هو المقصد الأصلي والغرض الأساسي لحذف المفعول، وإن كان تماثلها يحمل قيمة جمالية، وروعة أسلوبية ؛ لأن الفواصل تابعة للمعاني، وخاضعة لما يقتضيه المقام، ولو كانت رعاية الفاصلة هي الغرض الأصلي، لما عَدَلَ عن

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٦، ١٥٧.
(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٣.
(٣) التلخيص في علوم البلاغة: ١٣٢.
(٤) الضحى: ١ – ٣.
(٥) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٨.

الفاصلة في آخر هذه السورة في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾(١)، وإنما الغرض الأصلي من حذف المفعول هنا هو صون الضمير العائد إلى النبي – ﷺ – عن نسبة القِلى إليه، وتحاشيًا عن وقوع الفعل " قَلى " صراحة عليه – ولو كان ذلك منفيًّا – في مقام الإيناس تعظيمًا لشأن النبي ﷺ، وذلك بخلاف ذكر المفعول في "وَدّعَكَ"؛ لأن التوديع أمر معروف، ومعهود بين الأحبة، وليس بمستهجن أو مستقبح أن يودع الحبيب حبيبه(٢)، هذا بالإضافة إلى الإيجار والاختصار للأسلوب لسبق ذكر المفعول في " وَدَّعَكَ ".

٢ - <u>استهجان التصريح بذكره</u>: واستشهد لذلك بما روي عن أم المؤمنين السيدة عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت في وصفها لغسلها مع رسول الله – ﷺ –: " ما رَأَيْتُ مِنْهُ، ولا رَأى مِنّي"(٣)، ثم قال معلقًا: "تعني العورة"(٤)، وذلك للتستر الدالّ على جمال حالهما، وكمال حيائهما، وهذا الغرض لا يُسَلَّم به أيضًا للخطيب ؛ لأن لفظ " العورة " ليس مستقبحًا حتى يستهجن التصريح بذكره، وإنما سُتِرَ لفظ العورة وحذف هنا إشارة إلى التأكيد على ستر العورة

---

(١) الضحى: ٩ – ١١.

(٢) مواهب الفتاح: ٢ / ١٤٣، ١٤٤، التفسير البياني: ٢٥ / د / عائشة عبد الرحمن " بنت الشاطئ " / دار المعارف / القاهرة / الطبعة السابعة / بدون تاريخ، بغية الإيضاح: ١ / ٢٠٣، معاني النحو: ٢ / ٩٣، البلاغة فنونها وأفنانها " علم المعاني ": ٢٨٤ / د / فضل حسن عباس / دار الفرقان / إربد / الأردن / الطبعة الرابعة / ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

(٣) هذا الحديث من الأحاديث المشهورة في كتب اللغة، وذكره علي بن سلطان القاري في مِرْقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٥ / ٢٠٥٨، ٧ / ٢٨٣١ / دار الفكر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، وضَعَّفَه محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٦ / ٢١٤، ٢١٥: ١٨١٢ / المكتب الإسلامي / بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٨.

حتى أنه يُسْتَر لفظها على السامع؛ ليتطابق ستر اللفظ مع ستر مدلوله، وليكون الستر اللفظي موافقًا للستر الحسي(١).

وقد أنكر ابن يعقوب المغربي على من يجعل الحذف لاستهجان التصريح بلفظ العورة فقال: "ولا يخفى استثقال المتشدق بذكر العورة والاستهجان بها"(٢).

٣ – **مجرد الاختصار**: ومَثَّلَ لذلك بخمسة أمثلة، وهي قول القائل: "أصغيت إليه"، و"أغضيت عليه"، و قوله تعالى حكاية عن سيدنا موسى – عليه السلام –: ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ**﴾(٣)، وقوله تعالى حكاية عن قول الكفار عن النبي محمد – ﷺ –: ﴿**أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾(٥).

وقَدَّرَ الخطيب المفعول المحذوف في هذه الأمثلة على الترتيب هكذا " أي أذني"، و"أي بصري"، و"أي ذاتك"، و"بعثه الله"، و" أي أنه لا يماثل، أو ما بينه وبينها من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله"(٦)، وأشار إلى احتمال آخر في في المثال الأخير فقال: " ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم، أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة"(٧).

أما المثالان الأول والثاني فقد اتفق فيهما مع عبد القاهر – وربما يكون قد نقلهما عنه – حيث جعلهما عبد القاهر مما له مفعول مقصودٌ قَصْدُه معلومٌ،

---

(١) الأطول: ١ / ٥٢٤ / عصام الدين بن عربشاه / تحقيق: د / عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، مواهب الفتاح: ٢ / ١٤٤، حاشية الدسوقي: ٢ / ١٤٤.

(٢) مواهب الفتاح: ٢ / ١٤٤.

(٣) الأعراف: ١٤٣.

(٤) الفرقان: ٤١.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٥٨، ١٥٩.

(٧) السابق: ٢ / ١٥٩.

لكنه حذف لدلالة الحال عليه، وذلك من الحذف الجَليّ الذي لا صنعة فيه، يقول عبد القاهر: " وقسم ثانٍ: وهو أن يكون له مفعول مقصودٌ قَصْدُه معلومٌ، إلا أنه يُحْذَف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جَليٍّ لا صنعة فيه، وخَفيٍّ تدخله الصنعة، فمثال الجَليّ قولهم: "أصغيتُ إليه"، وهم يريدون "أذني"، و"أغضيت عليه"، والمعنى "جَفْني"[(١)]، فالمفعول في المثالين مقصود ومعلوم، وحذف اختصارًا وإيجازًا لوجود ما يدل عليه، ويرشد إليه.

وأما المثال الثالث "رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ"، فالأولى أن يكون المفعول قد حذف فيه؛ لئلا تقع عليه الرؤية؛ لأن الذات العليّة لا تقع عليها الرؤية المحيطة كما تقع على الأشياء، يقول بهاء الدين السبكي: "وعندي أن ترك المفعول هنا للتعظيم"[(٢)]، ويقول د/ محمد محمد أبو موسى: "وشيء آخر في هذا الحذف، هو تلك الفخامة والهيبة ؛ لأن الذات الجليلة لا تقع عليها الرؤية المحيطة كما تقع على الأشياء، وإنما هي تجليات، فلم يتمكن لفظ الرؤية " أَرِني " من الذات هكذا ظاهرًا؛ لأن ذلك مما لا يكون"[(٣)].

وأما المثال الرابع "أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا"، فقد حُذِفَ المفعول فيه؛ لئلا يقع عليه الفعل أيضًا؛ لأن الآية حكاية عن قول الكفار، وهم يتحاشون من إيقاع الفعل " بَعَثَ " على المفعول هنا – وهو الضمير العائد إلى النبي ﷺ – حقدًا وكراهة، يقول د/ بسيوني فيّود: " فالأصل: أهذا الذي بعثه الله رسولًا، فحذف المفعول، وهو الضمير العائد إلى النبي ﷺ، وهذا الحذف ينبئ بحقد المشركين على النبي ﷺ، ويصور مدى كراهيتهم له، حتى كأنهم لا يطيقون النطق بالبعث واقعًا عليه، فهم يتحاشون مجرد النطق بالبعث منسوبًا إليه"[(٤)].

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٥٥.

(٢) عروس الأفراح: ٢ / ١٤٣ / ضمن شروح التلخيص / دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ.

(٣) خصائص التراكيب: ٣٥٦.

(٤) علم المعاني: ١ / ٢١٢، وينظر: خصائص التراكيب: ٣٥٧.

وأما المثال الخامس " فَلَا تَجْعَلُوا بِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " فقد ذهب فيه إلى احتمالين: أما الاحتمال الأول فهو أن يكون الحذف فيه للاختصار؛ لأن المفعول مقصودٌ قَصْدُه معلومٌ، وحذف لدلالة الحال عليه؛ ولذا أخذ يقدر المفعول هكذا "أنه لا يماثل، أو ما بينه وبينها من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله"، وهذا الاحتمال بعيد؛ لأن المفعول هنا ليس مقصودًا، وحذفه ليس على نية التقدير.

وأما الاحتمال الثاني فهو أن يكون الحذف لإثبات معنى الفعل للفاعل من غير نظر إلى تعلقه بمفعول معين، وبذلك يكون الفعل هنا مُنَزَّلًا منزلة اللازم، حيث قال: "ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم، أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة "، فيكون الحذف هنا من قبيل القسم الثاني من قسمي الضرب الأول من ضربي الحذف لديه، وهو الذي لا يجعل الفعل فيه مطلقًا كناية عن الفعل متعلقًا بمفعول مخصوص، وقد سبق الحديث عنه(١)، وذلك الاحتمال هو الصواب، وهو يتوافق مع القسم الأول من قسمي الحذف لدى عبد القاهر، وهو أن يكون الحذف لإثبات معنى الفعل للفاعل دون النظر إلى تعلقه بمفعول معين، وقد سبق بيانه(٢)، إذ المعنى – والله أعلم – فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم يقع منكم العلم، وتتصفون به.

وأما أن يكون الحذف لمجرد الاختصار فنحن لا ننكر أن اختصار الأسلوب وإيجازه وتخليصه مما يثقل كاهله عند وجود ما يدل عليه يعد قيمة جمالية لها دورها في بلاغة الأسلوب، ولكن ننكر أن تكون علة الحذف الوحيدة أو الأساسية هي الاختصار والإيجاز؛ إذ غالبًا – إن لم يكن دائمًا وأبدًا – ما يكون هناك غرض آخر هو الأساس في الحذف، ويأتي الاختصار مشفوعًا به، ومضمومًا إليه، وتابعًا له، ومما يؤيد ذلك ويؤكده أننا لو تتبعنا

(١) البحث: صـ ٢٦٦، ٢٦٧

(٢) البحث: صـ ٢٦٤.

أمثلة الحذف بكل أغراضه لوجدنا الإيجاز والاختصار موجودًا فيها، فهو علة ثانوية، أو أَشْبَه بالعلة العامة الموجودة مع العلل الأخرى.

الخـــاتـــمة

وبعد هذه التطوافة التي حَلَّقْتُ بها في سماء هذا البحث، وذلك الشوط الذي قطعته معه، فقد استقر وأسفر عن عدة نتائج وتوصيات، من أهمها ما يلي :

١- أن ما يجعل الفعل فيه مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة عند الخطيب القزويني هو ما يجعل المفعول فيه مقصودًا، ويحذف على نية التقدير مع وجود ما يدل عليه لدى عبد القاهر، وقد اتضح أن ما ذهب إليه عبد القاهر هو الأصوب والأقرب إلى روح البلاغة وذوقها، وأن ما ذهب إليه الخطيب هو ضرب من التكلف والتمحل، ونوع من التعسف تأباه روح البلاغة وذوقها ؛ ولذا لم يلق قبولًا لدى الخَلَف.

٢- أن ما ذكره د / فرهاد عزيز محيي الدين من أن الشيخ / محمد الطاهر بن عاشور قد اعترض على أئمة المعاني – وعلى رأسهم عبد القاهر – في أنهم يوجبون ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا، وأن الحذف عنده هو الأصل، هو اعتراض قد جانبه الصواب؛ لأن كلام ابن عاشور لم يفهم منه أنهم يوجبون ذكر مفعول المشيئة إذا كان أمرًا غريبًا، وإنما يُفْهَم منه أنه يخشى فقط من أن يُحْمَل كلام أئمة المعاني على سبيل الوجوب، وقد ذكرتُ أن المعيار المُعَوَّل عليه في اعتبار الغرابة – والله أعلم – هو اعتقاد المتكلم، هذا بالإضافة إلى أن الغرابة أمر نسبي، فما يراه إنسان أنه غريب، قد يراه آخر أنه ليس غريبًا مبالغة، أو تنزيلًا له منزلة غير الغريب، أو بأي اعتبار آخر.

٣- أن المُعَوَّل عليه من حيث الذكر أو الحذف هو غرض المتكلم، فإن كان غرضه يتعلق بمجرد الإعلام بوقوع الحدث دون النظر إلى من أوقعه أو من وقع عليه، فإنه يُجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام، فيقال: حَدَثَ عِلْمٌ، ووَقَعَ ضَرْبٌ، وإن كان غرضه يتعلق بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فإنه يقتصر على ذكر الفعل والفاعل، ولا يذكر المفعول، ولا يُقَدَّر؛ لأن المُقَدَّر كالمذكور،

وإن كان غرضه يتعلق ببيان المفعول الذي وقع عليه فعل الفاعل فقد تَعَيَّنَ ذكر المفعول.

٤- أن الإمام عبد القاهر أول من تكلم من البلاغيين في حذف المفعول به، وفَتَقَ أصدافه، فهو السابق إليه، وأبو عُذْرته، ولا تكاد توجد إضافات كثيرة أو ذات بال على ما جاء به لدى من أتوا بعده من البلاغيين، وطرقوا ذلك الباب.

٥- أن الواجب في حكم البلاغة – كما قرر عبد القاهر – عدم رد المحذوف، والنطق به، وإظهاره إلى اللفظ ؛ لأن إظهاره يجعل الكلام غَثًّا ممجوجًا بعيدًا عن الماء والرونق(١).

٦- أن حذف المفعول به من الأبواب التي تنطوي على أسرار كثيرة، يصعب حصرها، ولطائف غزيرة يعز استقصاؤها والإحاطة بها، يقول عبد القاهر: "وليس لنتائج هذا الحذف – أعني حذف المفعول –نهاية ؛ فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة، وإلى لطائف لا تحصى"(٢).

٧- أن غرض الحذف لمجرد الاختصار الذي ذكره الخطيب أمر يجانبه الصواب؛ لأن الاختصار لا يكون علة وحده للحذف، وإنما يأتي مشفوعًا مع علة أخرى، ومضمومًا إلى غرض آخر؛ لأن الاختصار أشبه بالعلة العامة الموجودة في كل أمثلة الحذف، ولا يخلو أيُّ حذف أيًّا كان غرضه من الإيجاز والاختصار؛ ولذا أوصي الباحثين بأن لا يكتفوا بهذه العلة مع أهميتها، وأن يبحثوا عن العلة الأخرى الموجودة مع الاختصار.

٨- إبداع عبد القاهر في تحليل الشواهد، والبحث عن دقائقها ودفائنها، واستجلاء أسرارها وكنوزها، وأن المعتمد لديه في قياس بلاغة الكلام، والمعيار الأساسيّ والمعوّل عليه عنده هو الحس البياني الصادق، والذوق البلاغي السليم، وما على المتلقي إلا أن يقرأ العبارة بعد الحذف، ثم يعيدها مرة أخرى

(١) دلائل الإعجاز: ١٦٣.
(٢) دلائل الإعجاز: ١٦٣، البحث: صـ ٢٩٣

بعد رد المحذوف؛ ليدرك الفرق بين العبارتين، ويتبين ما في الحذف – حينما يصيب غرضه، ويقع موقعه – من حسن وجمال، ويعلم ما يضفيه على الأسلوب من ماء ورونق.

٩- أن الإمام عبد القاهر له منزع بديع، ومنهج رفيع، وذوق رائع في البحث عن الأسرار في مكامنها، واستخراج الدرر من أصدافها، وإبراز الثمار من أكمامها، ولا سيما أنه عاشق للبحث عن الأسرار والعلل، وكَلِفٌ بالتفتيش عن الدفائن واللطائف، وذلك ديدنه وهِجّيراه، يقول د/ محمد محمد أبو موسى: "وعبد القاهر – كما يبدو – من الذين يتعشّقون تصيّد البحث في العلل كما يفعل الفلاسفة"(١)؛ ولذا أوصي الباحثين بالالتفات إلى منهج عبد القاهر في تحليل النصوص ودراستها، فإنه منهج رائع وسديد.

١٠- أن بلاغة الخطيب – كما رأيت في دراستي لهذا الموضوع – هي بلاغة عبد القاهر بعد تحويرات في التنظيم والتعبير أدت إلى إبعاد روح عبد القاهر الجادة والمتذوقة، والتي لا تكاد توجد إلا في كلامه هو.

١١- أن النظر المُتَثَبِّت والمُتَفَحِّص، والبحث الجادّ المتعمق يؤدي إلى نتائج صحيحة، وأن الأمور لا يكتفى فيها بالتقليد أو بالنظرة الأولى الورهاء الحمقاء، يقول عبد القاهر وهو يُذَكِّر القارئ بأنه قد تَوَصَّلَ في نهاية حديثه عن الحذف إلى ما ذكره له في بدء حديثه عنه: " قد بانَ الآنَ واتَّضحَ لِمَنْ نَظَر نظَرَ المتثبّتِ الحصيفِ الراغبِ في اقتداحِ زِنادِ العَقْل، والازْديادِ من الفضل، وَمْن شأْنُه التوقُ إلى أن يَعْرفَ الأشياءَ على حقائقها، ويَتغلغَلَ إلى دقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المُقَلِّد الذي يجري مع الظاهر، ولا يَعْدُو الذي

(١) التصوير البياني: ١٣٦ / د / محمد محمد أبو موسى / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الثالثة / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

يقع في أول الخاطر، أن الذي قلتُ في شأن "الحذف"، وفي تفخيم أمره، والتنويه بذكره، وأن مأخذه مأخذ يشبه السحر، ويَبْهَرُ الفكر، كالذي قلتُ[1]"[2].

١٢- أن ما يطلق عليه فضلة عند النحاة – ومن ذلك المفعول به – يعني فقط أنه زائد عن ركني الجملة الأساسيين، وهما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، أو هما المسند والمسند إليه على حد تعبير البلاغيين، ولا يعني ذلك أنه لا ينطوي على أسرار بلاغية، ولطائف بيانية، ولمسات جمالية في حالتي حذفه وذكره، ما دام ذلك قد وقع موقعه، وأصاب غرضه، وطابق مقامه.

وبعد فهذا جهدي، وهو جهد المقل، ولكن يُكَثِّره حسن النية، وصلاح الطويّة، وصدق العزيمة، وكفى بذلك شافعًا، وحسبي أنني اجتهدت محتسبًا على الله – ﷻ – ألا يحرمني ثواب المجتهد أصاب أو أخطأ، وأدعو الله – ﷻ – أن يجعل هذا العمل صالحًا، وأن يجعل قصدي به وجهه خالصًا، وأن يرزقه القبول الحسن في الدنيا والآخرة، وأن يجعل نفعه عميمًا، وثوابه عظيمًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁❁❁❁❁

(١) حاصل كلام عبد القاهر هنا أنه قد بان واتضح لم نظر وتأمل في الشواهد السابقة أن الذي قلت في صدر باب الحذف من التنويه بشأنه هو ما رأيت وثبت وتأكد بالشواهد.
(٢) دلائل الإعجاز: ١٧١.

ثـبَت الـمصادر والمراجع

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل / محمد ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي / بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٢- الأطول / عصام الدين بن عربشاه / تحقيق: د / عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
٣- الأعلام / خير الدين الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة عشرة / ٢٠٠٢م.
٤- أعيان العصر وأعوان النصر / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي / تحقيق: د / علي أبو زيد وآخرون / دار الفكر المعاصر / بيروت / لبنان، دار الفكر / دمشق - سوريا / الطبعة الأولى / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م
٥- إنباه الرواه / القفطي / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي / القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
٦- الإيضاح في علوم البلاغة / الخطيب القزويني / تحقيق: د / محمد عبد المنعم خفاجي / دار الجيل / بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٧- بغية الإيضاح / عبد المتعال الصعيدي / مكتبة الآداب / الطبعة السابعة عشرة / ١٤٢٦- ٢٠٠٥م.
٨- بغية الوعاة / السيوطي / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / بدون تاريخ.
٩- البلاغة فنونها وأفنانها " علم المعاني " / د / فضل حسن عباس / دار الفرقان / إربد / الأردن / الطبعة الرابعة / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٠- البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة / الفيروزآبادي / دار سعد الدين / دمشق / سوريا / الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
١١- تاريخ الأدب العربي / عمر فروخ / دار العلم للملايين / بيروت / لبنان / الطبعة الخامسة / ١٩٨٩م.
١٢- التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن عاشور / الدار التونسية / تونس / ١٩٨٤م.
١٣- التصوير البياني / د / محمد محمد أبو موسى / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الثالثة / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
١٤- التفسير البياني / د / عائشة عبد الرحمن " بنت الشاطئ " / دار المعارف / القاهرة / الطبعة السابعة / بدون تاريخ.
١٥- التلخيص في علوم البلاغة / الخطيب القزويني / شرح: عبد الرحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٠٤م.
١٦- جامع الدروس العربية / الشيخ / مصطفى الغلاييني/ المكتبة العصرية/ صيدا – بيروت / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١م.
١٧- حاشية الدسوقي / محمد بن عرفة الدسوقي / ضمن شروح التلخيص/ دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ.
١٨- الحيوان / الجاحظ / تحقيق: عبد السلام محمد هارون / مطبعة الحلبي / الطبعة الثانية / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.
١٩- خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير / إبراهيم علي الجعيد / رسالة دكتوراة / كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى / المملكة العربية السعودية / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
٢٠- خصائص التراكيب / د / محمد محمد أبو موسى / مكتبة وهبة / القاهرة / الطبعة الرابعة / ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
٢١- درر الفوائد المُسْتَحْسَنة في شرح منظومة ابن الشِّحْنة في المعاني والبيان والبديع / ابن عبد الحق الطرابلسي / دراسة وتحقيق: د / سليمان

حسين العُمَيرات / دار ابن حزم / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.

٢٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة / ابن حجر العسقلاني / تحقيق: محمد عبد المعيد ضان / مجلس دائرة المعارف العثمانية / صيدر آباد/ الهند / الطبعة الثانية / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٣- دلائل الإعجاز / عبد القاهر الجرجاني / تحقيق: محمود محمد شاكر / مطبعة المدني / القاهرة، دار المدني / جدة / الطبعة الثالثة / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٤- دلالة حذف المفعول به في القرآن الكريم: د / فرهاد عزيز محيي الدين / بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية / العراق / المجلد السابع / العدد الأول / ٢٠١٢م.

٢٥- ديوان البحتري / تحقيق: د / جسن كامل الصيرفي / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ.

٢٦- ديوان جرير / شرح محمد بن حبيب / تحقيق: د / نعمان محمد أمين طه / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون تاريخ.

٢٧- ديوان الخُرَيْميّ / تحقيق: علي جواد الطاهر، محمد جبار المعيبد / دار الكتاب الجديد / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٧١م.

٢٨- ديوان ذي الرُّمّة / شرح الباهلي / تحقيق: د / عبد القدوس أبو صالح / مؤسسة الإيمان / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٢٩- ديوان طَرَفة بن العبد / شرح الأعلم الشَّنْتَمَريّ / تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال / إدارة الثقافة والفنون / البحرين، المؤسسة العربية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ٢٠٠٠م.

٣٠- ديوان طُفَيْل الغَنَويّ / شرح الأصمعي / تحقيق: حسّان فلاح أغلي / دار صادر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٩٩٧م.

٣١- سقط الزند / أبو العلاء المعري / دار بيروت / بيروت، دار صادر / بيروت / ١٣٧٦ هـ - ١٩٩٧م.
٣٢- سير أعلام النبلاء / الذهبي / دار الحديث / القاهرة / ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / ابن العماد الحنبلي / تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط / دار ابن كثير / دمشق / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٣٤- شرح التلخيص في علوم البلاغة / عبد الرحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٠٤م.
٣٥- شرح دلائل الإعجاز / د / محمد إبراهيم شادي / دار اليقين / المنصورة / مصر / الطبعة الثانية / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.
٣٦- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا - بيروت / ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٧- شرح المفصل / ابن يعيش / إدارة الطباعة المنيرية / مصر / بدون تاريخ.
٣٨- شعر عمرو بن مَعْدي كَرِب / تحقيق: مطاع الطرابيشي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٣٩- طبقات الشافعية / ابن قاضي شهبة / تحقيق: د / الحافظ عبد العليم خان / عالم الكتب / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧ هـ.
٤٠- طبقات الشافعية الكبرى / تاج الدين السبكي / تحقيق: محمود محمد الطناحي، د / عبد الفتاح محمد الحلو / هجر / الجيزة / ١٤١٣ هـ.
٤١- ظاهرة حذف المفعول به: دراسة وصفية إحصائية تحليلية " نماذج من القرآن الكريم ": د / عاطف فضل / بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها / الأردن / المجلد التاسع / العدد الأول / ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٤٢- عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية / د / أحمد مطلوب / سلسة أعلام العرب / العدد الثامن / مكتبة مصر / القاهرة / الطبعة الثانية، ١٩٦٢م.
٤٣- عروس الأفراح / بهاء الدين السبكي / ضمن شروح التلخيص / دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ.
٤٤- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب / ابن المُلَقِّن / تحقيق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الأولي / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٤٥- علم المعاني / د / بسيوني فيّود / مؤسسة المختار / القاهرة، دار المعالم الثقافية / الأحساء / الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
٤٦- القزويني وشروح التلخيص / د / أحمد مطلوب / مكتبة النهضة / بغداد / الطبعة الأولى / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
٤٧- الكافية في علم النحو / ابن الحاجب / تحقيق: د / صالح عبد العظيم الشاعر / مكتبة الآداب / القاهرة / الطبعة الأولى / ٢٠١٠م.
٤٨- الكشاف / الزمخشري / دار الكتاب العربي / الطبعة الثالثة / ١٤٠٧ هـ.
٤٩- لسان العرب / ابن منظور / دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٥٠- لمحات نقدية لرؤى بلاغية / د / محمد محمود يوسف البهلول / بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية / العدد: ٩ / السنة الخامسة / ١٤٣٧ هـ.
٥١- متن الآجرومية / ابن آجُرُّوم / دار الصميعي / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٥٢- مِرْقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح / علي بن سلطان القاري / دار الفكر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٣- معاني النحو / د / فاضل صالح السامرائي / دار الفكر / عمان / الأردن / الطبعة الأولى / ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م
٥٤- معاهد التنصيص / العباسي / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / عالم الكتب / بيروت / بدون تاريخ.
٥٥- معجم الأدباء / ياقوت الحموي / تحقيق: د / إحسان عباس / دار الغرب الإسلامي / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
٥٦- معجم البلدان / ياقوت الحموي / دار صادر / بيروت / الطبعة الثانية / ١٩٩٥م.
٥٧- معجم الشيخة مريم / ابن حجر العسقلاني / تحقيق: محمد عثمان / مكتبة الثقافة الدينية / القاهرة / الطبعة الأولى / ٢٠١٠م.
٥٨- معجم المؤلفين / عمر كحالة / مكتبة المثنى / بيروت، دار إحياء التراث العربي / بيروت / بدون تاريخ.
٥٩- مغني اللبيب / ابن هشام / تحقيق وشرح: د / عبد اللطيف محمد الخطيب / التراث العربي / الكويت / الطبعة الأولى / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٦٠- مفتاح العلوم / السكاكي / تحقيق: نعيم زرزور / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٦١- المفصل في صنعة الإعراب / الزمخشري / تحقيق: د / علي بو ملحم / مكتبة الهلال / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٩٣م.
٦٢- مقدمة تحقيق كتاب (أسرار البلاغة) / د / علي رمضان الجربي/ منشورات ELGA / فاليتا / مالطا /٢٠٠١م.
٦٣- المُقَفَّى الكبير / تقي الدين المقريزي / تحقيق: محمد اليعلاوي / دار الغرب الإسلامي / بيروت / لبنان / الطبعة الثانية / ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٦٤- المنهاج الواضح للبلاغة / حامد عوني / المكتبة الأزهرية للتراث / القاهرة / بدون تاريخ.
٦٥- مواهب الفتاح / ابن يعقوب المغربي / ضمن شروح التلخيص / دار السرور/ بيروت / لبنان / بدون تاريخ.
٦٦- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء / / تحقيق: د / إبراهيم السامرائي / مكتبة المنار / الزرقاء / الأردن / الطبعة الثالثة / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٦٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / السيوطي / تحقيق: د / عبد الحميد هنداوي / المكتبة التوفيقية / مصر / بدون تاريخ.
٦٨- الوافي بالوفيات / الصفدي / تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفي / دار إحياء التراث / بيروت / ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٦٩- وفيات الأعيان / ابن خلكان / تحقيق: د / إحسان عباس / دار صادر / بيروت / ١٩٠٠م.

مَسْرَد الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	٢٤٥
المقدمة	٢٤٩
التمهيد	٢٥٤
أولًا – التعريف بالإمام عبد القاهر	٢٥٤
ثانيًا – التعريف بالخطيب القزويني	٢٥٨
ثالثًا – تعريف المفعول به	٢٦٠
المبحث الأول – المفعول غير مقصود، وحذفه ليس على نية التقدير	٢٦٣
المبحث الثاني – المفعول مقصود، وحذفه على نية التقدير	٢٧١
أغراض حذف المفعول المقصود والذي حذفه على نية التقدير	٢٧٣
١- كون المفعول معلومًا بدلالة الحال	٢٧٣
٢- توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل	٢٧٤
٣- القصد إلى التعميم في المفعول مع الاختصار	٢٧٩
٤- تهيئة العبارة لوقوع الفعل على صريح لفظ المفعول إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه	٢٨١
٥- الإيضاح بعد الإبهام	٢٨٣
٦- دفع توهم غير المراد	٢٩٢
أغراض ذكرها الخطيب، ولم يذكرها عبد القاهر	٢٩٣
١- رعاية الفاصلة القرآنية	٢٩٣
٢- استهجان التصريح بذكره	٢٩٤
٣– مجرد الاختصار	٢٩٥
الخاتمة	٢٩٩
ثَبَت المصادر والمراجع	٣٠٣
مَسْرَد الموضوعات	٣١٠